ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل الأزمة النفطية الراهنة

أ. حسين فرج الحويج/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

المستخلص:

هدف هذا البحث الى تحليل ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل تداعيات الأزمة النفطية الراهنة، ولضرورات تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، وقد تم التوصل من خلال ذلك لجملة من النتائج من أهمها معاناة الاقتصاد الليبي من اختلال مستمر في هيكل النشاط الاقتصادي، وتأثره بالأزمة النفطية الراهنة من عدة جوانب منها الجانب الإنتاجي، وجانب التجارة الخارجية والمالية العامة، وقد أوصى البحث باتخاذ عدة تدابير لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من أهمها التركيز على مواطن الميزة النسبية في عملية تخطيط الهيكل الإنتاجي، وتشكيل سياسات التعليم والتشغيل وسياسات الاقتصاد الكلي بما يتوافق ومستهدفات التنويع الهيكلي، إضافة إلى محاولة تطوير القاعدة التكنولوجية في الاقتصاد الليبي والاندماج في اقتصاد المعرفة.

الكلمات الدالة: التنويع الهيكلي، الاقتصاد الليبي، الأزمة النفطية، سياسات التعليم، سياسات التشغيل.

Abstract

This study aimed to analyse the necessities and requirements of structural diversification in the Libyan economy. In order to achieve the study objectives, a descriptive analytical approach was used.

The main findings of the study have been concentrated around the low level of structural diversification. In addition, the Libyan economy has been affected by the current oil price crises in many sides such as: GDP, Exports and government revenue .

the study recommendations have focuced on the necessities of the structural diversification taking in account that, the education, employment, macroeconomic policies should be redrowing in favour of this process. Furthermore, the study recommended that the technology used in the Libyan economy have to be improved. Finally, The study results have indicated that it is time to merge the Libyan economy in the knowledge economy.

Key Words: structural diversification, Libyan economy, oil price crises, education policy, employment policy.

1. الإطار المنهجي للبحث:

1.1. المقدمة:

تحتل قضايا التنويع الهيكلي حيزاً كبيراً من اهتمام المخططين وصناع القرار في العديد من دول العالم، خاصة تلك التي تعتمد اقتصاداتها على موارد ريعية محدودة، ويندرج ذلك على كافة الدول المنتجة للنفط والغاز، ومنها ليبيا التي تتركز فيها مصادر الدخل

في قطاع الصناعة الاستخراجية، التي شكلت خلال العام 2012 ما نسبته 83.88% من إجمالي الناتج المحلي (الحويج والماقوري،2015).

وفي إطار الأزمة النفطية الراهنة التي شهدت خلالها أسعار النفط الخام تراجعاً حاداً وصلت خلاله في شهر يونيو من العام 2014 إلى أقل من 50 دولار للبرميل (الخاطر، 2015)، فإن التذبذبات التي شهدتها الإيرادات النفطية للدول المنتجة للنفط ومنها ليبيا خلال السنوات القليلة الماضية، التي أدت بدورها الى عجوزات في موازين مدفوعاتها، وما يؤدي اليه ذلك من إضرار بمستويات المعيشة ومتطلبات التنمية في تلك الدول، كفيلة بأن تجعل الأنظار أكثر تفتحاً تجاه قضايا التنويع الهيكلي في هذه الاقتصادات، ويعزز من ذلك بالنسبة للحالة الليبية ما شهدته الصناعة النفطية من توقف نجم عن المشكلات الأمنية التي تعاني منها البلاد في الوقت الراهن، الأمر الذي يقود الى القول بضرورة تنويع مصادر الدخل ومحاولة التخفيف من حدة الاعتماد على القطاع النفطي، وذلك للتخفيف من درجة حساسية الاقتصاد الليبي تجاه الأزمات الاقتصادية المماثلة.

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على ضرورات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل الدروس المستفادة من الأزمة النفطية الراهنة، وذلك من خلال تحليل أهم المؤشرات التي تدل على تأثر الاقتصاد الليبي بهذه الأزمة، ومن خلال مراجعة وتحليل جهود التنويع الهيكلي التي تم التخطيط لها خلال العقود الماضية، ويسعى هذا البحث أيضاً إلى التعرف على أهم متطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، التي ينبغي مراعاتها عند التخطيط لهذه البرامج، وذلك سعياً لتحقيق نتائج مقبولة في هذا الإطار، والتخفيف من فرط حساسية الاقتصاد الليبي تجاه هذا النوع من الأزمات.

1.2. المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لهذا البحث في استمرار تأثر الاقتصاد الليبي بالأزمات النفطية، حيث إن تذبذب الايرادات النفطية التي تحتل المساهمة الأكبر في هيكل الايرادات العامة للدولة الليبية ينعكس سلباً على باقي متغيرات الاقتصاد، ومن ذلك العجوزات في الحساب الجاري، وفي الميزانية العامة للدولة، وقد شهد ميزان المدفوعات الليبي خلال العام 2015 عجزاً بلغ 16364.8 مليون دينار، وسجلت الميزانية العامة في نفس العام عجزاً مقداره 26335.5 مليون دينار (مصرف ليبيا المركزي، 2016)، ويعود ذلك بشكل مباشر للانخفاض الحاد في أسعار النفط من جهة، وفي تدني حجم الإنتاج من جهة أخرى.

1.3. سؤال البحث: يتمثل سؤال البحث في الآتي: **(ما هي أهم ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل الأزمة النفطية الراهنة؟).**

1.4. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1.4.1. التعرف على أهم أسباب ومظاهر الأزمة النفطية الراهنة.

1.4.2. تحليل واقع التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

1.4.3. التعرف على ضرورات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

1.4.4. التعرف على أهم متطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

1.5. أهمية البحث ومبرراته: يكتسب هذا البحث أهميته ومبرراته من خلال النقاط الآتية:

1.5.1. أهمية التنويع الهيكلي بالنسبة للاقتصاد الليبي، حيث إن تركز مصادر الدخل في مصدر واحد ناضب يجعل هذا الاقتصاد شديد التأثر بالتقلبات التي قد تحدث بين الحين والآخر في أسعار النفط الدولية، وما قد ينجم عن ذلك من إضرار بمستويات المعيشة، وبرامج التنمية الذين يعتمدان بالدرجة الأولى على الواردات، التي تعتمد بدورها على عوائد الصادرات.

1.5.2. أهمية التطرق لمتطلبات برامج التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي وذلك للتعرف على الآليات التي تهيء الظروف المناسبة لإنجاح هذه البرامج.

1.6. المنهج البحثي: يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات الاحصائية التي سيتم تكوينها من خلال بعض التقارير والنشرات الاحصائية المنشورة، وذلك للوصول لنتائج بخصوص أهداف البحث.

1.7. حدود البحث: تتمثل حدود البحث في الآتي:

1.7.1. **الحدود الزمنية:** تتمثل في الفترة من 1970 – 2016.

1.7.2. **الحدود المكانية:** تتمثل في الاقتصاد الليبي.

2. الأزمة النفطية الراهنة (أسبابها ومظاهرها):

سيتم في هذا القسم تحليل أسباب ومظاهر الأزمة النفطية الراهنة التي بدأت بوادرها مع منتصف العام 2014، والتي تمثلت في الانهيار المتسارع في أسعار النفط الخام منذ تلك الفترة.

2.1. أسباب الأزمة النفطية الراهنة ومظاهرها: تعد مسألة تحليل الأزمات النفطية التي تتجسد في انخفاض أسعار النفط من القضايا المعقدة، التي تتداخل في تشكيلها العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، وتعد النظرة الأحادية قاصرة في تفسير مثل هذه الظاهرة (غوس،2015)، وعلى هذا ولأغراض العرض (لا الفصل) يمكن إبراز أهم أسباب ومظاهر الأزمة النفطية الراهنة في الآتي:

2.1.1. أسباب الأزمة:

أولاً: الأسباب الاقتصادية للأزمة: يمكن القول بأن الانخفاض الأخير لأسعار النفط الخام إنما يعود لعدد كبير من العوامل التي تهيمن على حركة أسواق النفط العالمية (آل طعمة،2016)، إلا أن السبب الرئيس للأزمة هو فائض العرض، الذي سماه البعض بالتخمة النفطية التي شهدتها سوق النفط العالمية منذ النصف الثاني للعام 2014 (OPEC,2016)، والتي أدت إلى تذبذب أسعار النفط من 104.94 دولار للبرميل في يوليو 2014 إلى 55.27 دولار للبرميل في نهاية العام 2014 (غوس، 2015)، ومن خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) الذين يبينان الطلب والعرض للنفط الخام خلال الفترة 2013 – 2016 يتضح أن السوق النفطية العالمية قد شهدت فائضاً في الطلب سنة 2013 بمقدار 500 ألف برميل يومياً، ومنذ العام 2014 بدأت التخمة النفطية بفائض العرض الذي بلغ ما مقداره 900 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 2 مليون برميل يومياً خلال العام 2015، متراجعاً قليلاً إلى 1.3 مليون برميل في اليوم عام 2016، وقد تزامنت هذه التغيرات في ميزان الطلب والعرض على النفط الخام مع تغيرات الأسعار، حيث حققت أسعار سلة أوبك خلال العام 2013 ما يقدر بـ 105.5 دولار للبرميل في المتوسط، انخفض إلى 96.71 دولار للبرميل خلال العام 2014، وصولاً إلى 50.94 دولار للبرميل خلال العام 2015، ورغم تقلص الفائض في العرض بمقدار 700 ألف برميل خلال العام 2016 إلا أن الأسعار استمرت في الانخفاض إلى 40.76 دولار للبرميل، وذلك لاستمرار الفائض بمعدل 1.3 مليون برميل يومياً، الأمر الذي يدلل على أهمية الدور الذي لعبه فائض العرض النفطي في هذه الأزمة.

الجدول رقم (1): الطلب والعرض العالمي للنفط الخام
خلال الفترة 2013 – 2016

(مليون برميل/ يوم)

البند / السنة	2013	2014	2015	2016
الطلب	90.7	91.6	93.2	94.4
العرض	90.2	92.5	95.2	95.7
ميزان الطلب والعرض	**-0.5**	**0.9**	**2**	**1.3**
أسعار النفط الخام (سلة أوبك) دولار/ برميل	105.5	96.71	50.94	40.76

المصدر:
- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Monthly Oil Market Report*, December 2013, December 2016.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، OAPEC، *التقرير الاحصائي السنوي*، 2016.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Market Indicators* Dec-2016.

تتضح أهمية التطورات السالفة الذكر في التأثير على أسعار النفط من خلال التأكيد على حقيقة مفادها أن المحدد الرئيس لأسعار النفط العالمية هو الطلب والعرض الآني على النفط، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية للطلب والعرض (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015)، وتساهم العديد من العوامل الأخرى في التأثير على أسعار النفط بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تأثيرها على عاملي الطلب والعرض، ومن هذه العوامل معدل النمو في الاقتصاد العالمي، والنمو السكاني، ومستويات الدخل (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015).

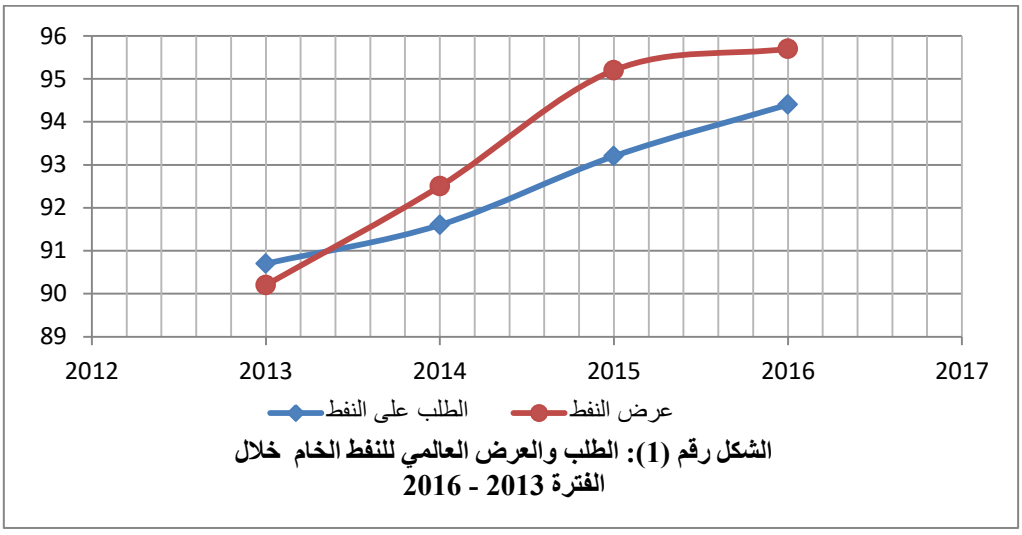

الشكل رقم (1): الطلب والعرض العالمي للنفط الخام خلال الفترة 2013 - 2016

المصدر: عمل الباحث بالاستناد للجدول رقم (1).

من أهم العوامل التي أدت إلى التخمة النفطية خلال الأزمة النفطية الراهنة ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الامريكية من النفط الصخري (سلامة،2015)، الذي ارتفع بين عامي 2013 و 2014 بمعدل مليون برميل يومياً، من 3.2 إلى 4.2 مليون برميل يومياً، وإلى 4.8 مليون برميل يومياً عام 2015 (حسن، 2015).

من جانب الطلب ثمة العديد من العوامل التي أثرت بشكل واضح في الانهيار الذي شهدته أسعار النفط، ومنها استمرار تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي أ،2015)، والتباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي الذي شهدته الصين

(سلامة،2015)، والركود في منطقة الاتحاد الأوروبي خلال تلك الفترة، الأمر الذي أثر سلباً على معدل الطلب العالمي على النفط الخام، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الذي أدى بدوره لتراجع مستوى الطلب الكلي في مناطق من العالم أهمها أوروبا واليابان (صالح وحمدان،2017)، ويعود 20%-35% من الانخفاض في أسعار النفط ما بين يونيو وديسمبر 2014 إلى عوامل تتعلق بجانب الطلب (الخاطر،2015).

يعد جانب العرض أكثر تأثيراً في هذه الأزمة من جانب الطلب، وقد كانت هذه الأزمة مفاجئة للكثير من المتوقعين، ذلك أن معظم النماذج أعطت وزناً أكبر لعوامل الطلب على حساب عوامل العرض، وأنها لم تأخذ بنظر الاعتبار السلوك الاستراتيجي للدول المؤثرة في السوق النفطية العالمية (الجبوري،2016).

ومن خلال التجارب التاريخية يتبين أن اقتصادات الدول الغربية قد لعبت دوراً مهماً في تحديد أسعار النفط في فترات سابقة، وذلك من خلال معدل الطلب على النفط في هذه الدول، إلا أن بعض الاقتصادات الناشئة كالصين والهند، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، قد صارت لاعباً أساسياً في هذا المضمار (آل طعمة،2016).

ثانياً: الأسباب السياسية للأزمة: ثمة بعض الآراء التي تقول بوقوف عوامل سياسية (جيوسياسية) وراء استمرار تفاقم هذه الأزمة (غوس،2015)، ويلخص البعض هذه العوامل في عبارة "التواطؤ السعودي الأمريكي" (سلامة،2015)، الذي يتمثل في عدم تخفيض الإنتاج، والتأثير في سياسة منظمة الأوبك حيال الأزمة النفطية الراهنة، حيث طالب وزير النفط السعودي بحاجة السعودية للحصول على حصة من السوق النفطية، وذلك في الجلسة 166 للمنظمة في نوفمبر 2014، الأمر الذي أدى إلى رفض المنظمة – بضغوط من السعودية– تخفيض الإنتاج لإنعاش مستوى السعر (سلامة،2015)، ويرجح البعض أن يكون السبب وراء ذلك تواطؤ سعودي أمريكي يهدف لمواجهة تزايد النفوذ الإيراني والروسي (صالح وحمدان،2017)، وعلى هذا فقد غاب دور المنتج المرجح swing producer الذي كانت تقوم به دول الأوبك ازاء تقلبات الأسعار (آل طعمة،2016)، ولتوضيح الأهمية التي تشكلها كلاً من السعودية والولايات المتحدة الامريكية في العرض العالمي للنفط، وبالنظر للجدول التالي يلاحظ أن إنتاج أوبك قد انخفض بمعدل 2.94% بين عامي 2013 - 2014، وبحلول الأزمة في 2014 ارتفع الإنتاج بمعدل 3% بين عامي 2014 – 2015، وتساهم كلاً من السعودية وأمريكا في إجمالي الإنتاج العالمي للنفط بنسبة لم تقل خلال الفترة 2010-2016 عن 23.48% وذلك سنة 2013، وقد وصلت إلى 26.53% سنة 2015، وتراوحت مساهمتهما في إنتاج أوبك خلال تلك الفترة من 52.8% إلى 61.60% الأمر الذي يؤكد على أهمية الدور الذي تمثله هاتين الدولتين في حجم الإنتاج النفطي لأوبك، والذي يعزز من الفرضية القائلة بأن عدم تخفيضهما الإنتاج قد عمل على استمرار الأزمة.

وعلى هذا فإن سياسة الإنتاج السعودية كان لها دور بارز في تكوُّن واستمرار هذه الأزمة، رغم أن بعض الكتاب قد أشار إلى أن السعودية وحدها لا تستطيع التأثير في السوق بهذه الصورة، بمعنى أن هناك العديد من العوامل الخاصة بجانب الطلب والعرض قد تظافرت في خلق هذه الأزمة (صالح وحمدان،2017).

يمكن القول من ناحية أخرى أن الارتفاع الحالي للأسعار مرتبط إلى حد كبير بالتذبذبات التي تحصل في أسعار النفط خلال الحقب الماضية، فمنذ الانتعاش الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2000-2011 على إثر تزايد الطلب العالمي على النفط نتيجة صعود الاقتصاد الصيني والهندي، بدأت الاستثمارات تأخذ طريقها في اتجاه ايجاد البدائل الأقل كلفة للمصادر التقليدية للطاقة (صالح وحمدان،2017)، واستخراج النفط من المكامن التي كانت صعبة، ومن ذلك النفط الصخري الذي تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من انتاجه خلال السنوات الماضية، والذي صار يسهم بحوالي 20% من إجمالي إنتاج سوق النفط العالمية (آل طعمة،2016)، وكذلك النفط الرملي في كندا، وقد ساهم كل ذلك في زيادة المعروض من النفط الصخري بمقدار 4 مليون برميل

يومياً (الجبوري،2016)، يضاف لكل ذلك التباطؤ الذي حصل في الطلب العالمي على النفط، الناجم عن التباطؤ الذي شهدته اقتصادات الصين والاتحاد الاوروبي، فضلاً عن التحسن الذي طرأ في ما يتعلق بتطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في بعض الدول المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة الامريكية، ومعاودة الإنتاج النفطي في كل من العراق وليبيا، وقد أدى كل ذلك إلى انزلاق السوق النفطية العالمية إلى تزايد العرض، ومع امتناع الأوبك عن تخفيض الإنتاج بدأت الأسعار في التزايد واستمرت في ذلك إلى أن بلغت أكبر مستوىً لها في العام 2015.

الجدول رقم (2): مساهمة السعودية وامريكا ودول الأوبك في الإنتاج العالمي للنفط الخام خلال الفترة 2013 – 2016

(مليون برميل/ يوم)

السنة / الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دول الأوبك	35.98	36.22	37.64	32.33	31.38	32.32	32.80
السعودية	8.86	9.42	9.79	9.64	9.71	10.19	12.39
الولايات المتحدة	9.69	10.13	11.11	7.45	8.71	9.72	14.83
الإنتاج العالمي	**88.28**	**88.76**	**90.77**	**72.79**	**73.33**	**75.08**	**97.17**
المساهمة السعودية والأمريكية إنتاج في أوبك (%)	51.56	53.98	55.53	52.86	58.70	61.60	12.75
المساهمة السعودية والأمريكية في الإنتاج العالمي (%)	21.01	22.03	23.03	23.48	25.12	26.52	15.26

المصدر:

- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, 2016.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries, *Monthly Oil Market Report*, April 2017.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Market Indicators*, 2016.
- EIA, US Energy Information Administration, *International energy statistics*, 2016.

2.1.2. مظاهر الأزمة:

تتمثل الأزمة النفطية الراهنة في الانخفاض الكبير والمتسارع في الأسعار العالمية للنفط الخام، حيث انخفض السعر الفوري لخام برنت من 111.8 دولار للبرميل في يناير 2014 الى 62.34 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس العام، أي بمعدل 44.24% (EIA,2016)، واستمرت الأسعار في الانخفاض لتصل في يناير من العام 2015 إلى 47.76 دولار للبرميل، وما لبثت أن شهدت بعض التعافي، حيث سجلت في مايو من العام 2015 ما قيمته 64.08 دولار للبرميل، واستمرت في التقلب خلال الأشهر التالية ارتفاعاً وانخفاضاً لتصل في فبراير من العام 2016 إلى 32.18 دولار للبرميل، وبلغت في ديسمبر 2016 ما قيمته 53.29 دولار للبرميل (EIA,2016).

يتضح من خلال الشكل التالي رقم (2) الذي يبين تطورات الأسعار الفورية لخام برنت خلال الفترة 2014-2016، أن هذه الأسعار قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال تلك الفترة، مع تحسن طفيف في نهايتها، وتعود أسباب هذا الانخفاض الكبير في الأسعار كما تبين من خلال الفقرات السابقة إلى التخمة التي شهدتها أسواق النفط الدولية خلال تلك الفترة.

على هذا فإن هذه الأزمة مرتبطة إلى حد بعيد بفائض العرض الذي شهدته السوق النفطية العالمية خلال تلك الفترة، ولذا ووفقاً لآلية السوق، وباعتبار أن سلعة النفط تتسم بالمرونة المنخفضة، والمنخفضة جداً في المدى القصير فإن التأثير الذي يمكن أن يمارسه السعر لتقليص الفارق بين العرض والطلب، والتعويل على دوره في العودة إلى التوازن هو ضعيف (علي،2016)، وبالتالي فإن إنعاش الأسعار

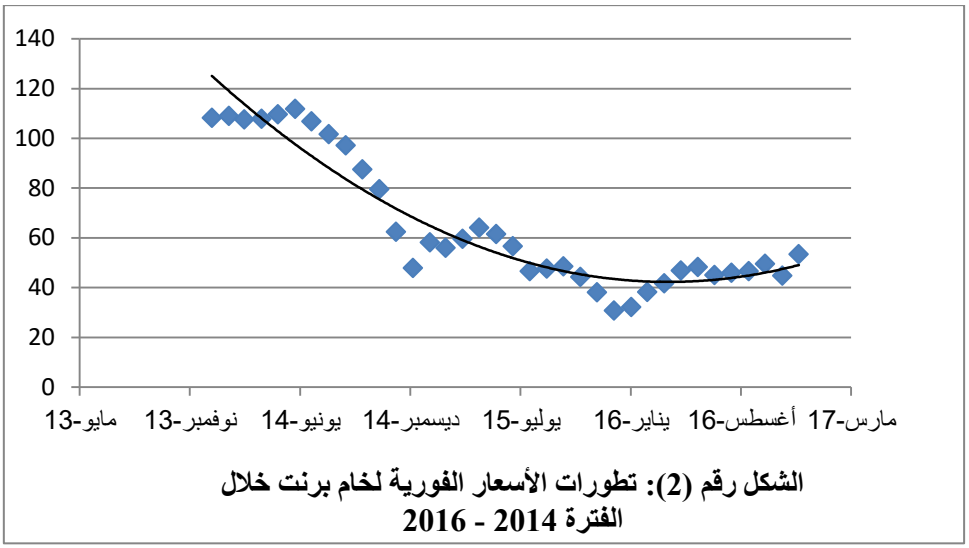

الشكل رقم (2): تطورات الأسعار الفورية لخام برنت خلال الفترة 2014 - 2016

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- EIA, US Energy Information Administration, *International Energy Statistics*, 2017.

والعودة للتوازن قد يتطلب اجراءات تتخدها دول الأوبك في هذا الشأن للحد من فائض الإنتاج النفطي في السوق، وحيث تتداخل العديد من العوامل في تشكيل هذه الأزمة فإن التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية هو أمر يصاحبه قدر من عدم اليقين (البنك الدولي،2015).

من المرجح بحسب تقديرات صندوق الدولي أن تشهد أسعار النفط تقلبات مستقبلية في المدى القصير، ذلك أن السوق النفطية خلال الفترة القصيرة المقبلة تعمل ضمن أجواءٍ كثيفة من عدم التأكد، وذلك بسبب احتمالات نمو الطلب على النفط بمعدل أقل من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وتتوقف عملية تجاوز التوقعات الراهنة للأسعار على سياسات الأوبك بخصوص امكانية لعب دور المنتج المرجح swing producer، أو بانخفاض العرض من النفط لأي سبب آخر، أما على المدى المتوسط فإن الأمر يعتمد إلى حد بعيد على استجابة الاستثمار والإنتاج لانخفاض السعر، وتأثر الأسعار بكلفة إنتاج النفط الصخري (صندوق النقد الدولي ب،2015).

3. ضرورات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في إطار الدروس المستفادة من الأزمة:

سيتم في هذا القسم تحليل العوامل التي تحتم على ليبيا ضرورة العمل على إعادة هيكلة اقتصادها بما يؤدي إلى التقليل من حدة الاعتماد على القطاع النفطي، وذلك في إطار الدروس المستفادة من الأزمة النفطية الراهنة، وسيتم ذلك من خلال فقرتين تتعلق الأولى بتحليل واقع التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي من خلال ثلاثة من أهم مؤشرات التنوع الهيكلي، وهي هيكل الناتج المحلي الاجمالي GDP، وهيكل الصادرات، وهيكل الايرادات العامة، وسيتم في الفقرة الثانية تحليل ضرورات التنويع الهيكلي من خلال تحليل انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الليبي.

3.1. واقع التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي: سيتم في هذه الفقرة تحليل واقع التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي من خلال المؤشرات الآتية:

أولاً: هيكل الناتج المحلي الاجمالي: من خلال النظر للجدول التالي رقم (3) الذي يبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1970-2015 بالأسعار الجارية، يتضح بجلاْ تركز هذا الناتج في القطاع الإستخراجي "استخراج النفط والغاز بالدرجة الأولى"، حيث تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970-2012 من 39.58% إلى

73.11%، بمتوسط بلغ 55.76%، وذلك رغم المجهودات التي بذلت في إطار التنويع الهيكلي خلال الفترة السابقة، وخاصة في الفترة التي تم خلالها تنفيذ الخطط الاقتصادية الثلاثة إبان عقدي السبعينيات والثمانينيات، وبلغت هذه المساهمة خلال العامين 2014 و 2015 ما نسبته 56% و28% على التوالي، ويعود الانخفاض في هذه المساهمة الى انهيار أسعار النفط، وبالتالي انخفاض قيمة الناتج النفطي، ولا يعكس ذلك تحولاً هيكلياً حقيقياً في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

الجدول (3): هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970-2015

(%)

القطاع / السنة	1970	1980	1990	2000	2012	2014	2015
القطاع الزراعي	2.57	2.24	5.86	8.17	0.41	2	2.1
قطاع الصناعات الاستخراجية	63.20	62.29	40.61	39.58	73.11	56	28
قطاع الصناعة التحويلية	1.75	1.99	5.55	5.52	3.28	3	3
قطاعات البنية الاساسية	3.84	4.44	9.68	8.76	1.86	3	4.5
القطاع الخدمي	28.64	29.03	38.31	37.96	21.34	36	62.4
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، *البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)*، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، *النشرة الاقتصادية*، الربع الثاني، 2016.
– صندوق النقد العربي وآخرون، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، 2016.
* خلال العام 2014، 2015 تم تحويل قيمة الناتج المحلي من الدولار الامريكي الى الدينار الليبي باستخدام سعر الصرف بين العملتين.

من خلال الشكل التالي رقم (2) الذي يبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا لسنتي 1970 ، 2015 بالأسعار الجارية يتبين من خلال المساحة الممثلة لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي أن ظاهرة التركز الهيكلي لا تزال موجودة وبقوة في الاقتصاد الليبي، ورغم أن القطاع الخدمي سنة 2015 قد جاء في المرتبة الأولى يليه القطاع النفطي إلا أن ذلك قد جاء نظراً لتناقص الإنتاج النفطي وأسعار النفط، وليس لتطور بنيوي حقيقي في هيكل النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (2-أ): هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة 1970

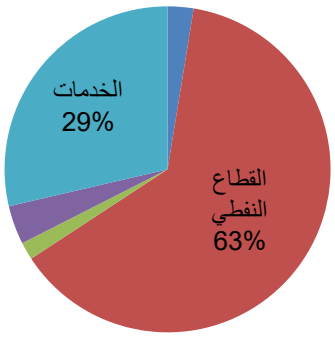

الشكل رقم (2-ب): هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة 2015

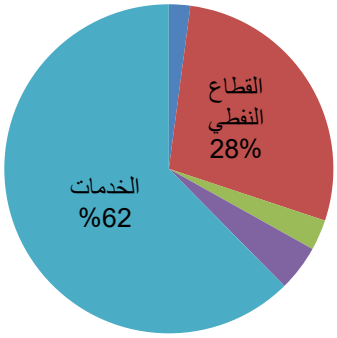

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (3).

في الاتجاه المقابل نجد أن قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية الذين أُستهدفا بشدة للإسهام في عملية التنويع الهيكلي (الحويج والماقوري،2015) لم يحققا نتائج معتبرة في هذا الاتجاه، حيث لم تزد مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة في المتوسط عن 7.47%، في الوقت الذي ساهم فيه القطاع الخدمي بدرجة كبيرة في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي، مكوناً ما يقدر بـ 31.06% في المتوسط من قيمة الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال تلك الفترة، الأمر الذي يدلل على الهوية الخدمية لهذا الاقتصاد، ويفتح الأنظار أمام المزايا النسبية التي يتسم بها الاقتصاد الليبي والتي ينبغي التركيز عليها ضمن استراتيجية التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

ثانياً: هيكل الصادرات: بالنظر للجدول رقم (4) الذي يبين هيكل الصادرات الليبية خلال الفترة 1970 – 2010 تتبين السيطرة المفرطة للقطاع النفطي "بند مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها" على هيكل الصادرات الليبية، حيث لم تنخفض نسبة مساهمة هذا القطاع في اجمالي الصادرات خلال الفترة المذكورة عن 94.16%، وبلغت في عام 1980 ما نسبته 100%.

وقد تراوحت قيمة مؤشر هيرشمان الذي يستخدم لقياس مدى التركز في الصادرات من 0.87 إلى 1، الأمر الذي يؤكد على أن الصادرات الليبية لا تزال تتركز بشكل كبير جداً في القطاع النفطي، وبالنظر لمعدل تغير مؤشر هيرشمان للتركز السلعي للصادرات الليبية خلال الفترة المذكورة يلاحظ أنه يتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً، وذلك تبعاً لتقلبات قيمة الصادرات النفطية الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد الصادرات الليبية بشكل كبير على القطاع النفطي، ويؤدي ذلك إلى تركز مصادر العملة الأجنبية في القطاع النفطي، وحيث إن هذا القطاع يتأثر بدرجة كبيرة بالتقلبات التي تحصل بين الحين والآخر في أسعار النفط العالمية، فإن ذلك يهدد برامج التنمية الاقتصادية، والمستوى المعيشي لسكان هذا البلد، الذين يعتمدان بشكل كبير على العملة الأجنبية.

الجدول رقم (4): الهيكل السلعي الصادرات الليبية خلال الفترة 1970- 2010.

(%)

السنة / أقسام السلع	1970	1980	1990	2000	2010	2013	2015
مواد غذائية وحيوانات حية	0	0	0.35	0.12	0.02	0	0.3
مشروبات وتبغ	0	0	0.02	0.00	0.00	0	0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	0.08	0	0.79	0.03	0.02	0.2	1.2
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	**99.92**	**100**	**94.16**	**95.61**	**70.94**	**99.1**	**80.3**
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	0	0	0	0	0
مواد كيماوية	0	0	3.77	3.65	21.41	0.4	2.2
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد التي صنعت منها	0	0	0.81	0.59	7.61	0.3	0.9
آلات ومعدات نقل	0	0	0.03	0.00	0	0	0.1
مصنوعات مختلفة	0	0	0.07	0.01	0	0	0.1
سلع وصفقات غير مصنفة على أساس النوع	0	0	0	0	0	0	14.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قيمة مؤشر هيرشمان للتنوع الهيكلي	0.99	1	0.83	0.87	0.91	0.97	0.51

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، *السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003.*
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، *ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2010.*
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، *ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2013، 2015.*

على هذا يمكن القول بشكل عام أن سياسات تنويع الصادرات التي تم تبنيها خلال العقود الماضية لم تؤتِ ثمارها المرجوة، ورغم ذلك يلاحظ ومنذ عقد التسعينيات أن الصادرات البتروكيماوية قد بدأت تبرز على الساحة، حيث حقق قطاع الصادرات الكيماوية (الذي يتكون جله من البتروكيماويات) اسهاماً يقدر بـ 3.77% من اجمالي الصادرات خلال العام 1990، ارتفعت خلال العام 2010 إلى 21.41%، ويدل ذلك دلالة واضحة على أن قطاع البتروكيماويات هو من القطاعات التي يمكن أن تسهم في تنويع الصادرات، وذلك نظراً لما تتمتع به ليبيا في هذا المجال من مزايا نسبية تتركز في الإنتاج النفطي الذي يعد المغذى الرئيس لهذا القطاع.

ثالثاً: هيكل الايرادات العامة: بالنظر للجدول التالي رقم (5) الذي يبين مصادر الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي ندرك بجلاء أن هذه المصادر إنما تتركز في القطاع النفطي، حيث ساهم هذا القطاع بنسبة تراوحت بين 37.7% من اجمالي الإيرادات العامة، وذلك سنة 2000، إلى 95.4% وذلك عام 2012، وقد بلغت هذه المساهمة في المتوسط ما نسبته 75.45%، الأمر الذي يدل على أن القطاع النفطي هو الممول الرئيس للميزانية العامة في ليبيا، وتعد هذه الظاهرة من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، حيث إن تركز مصادر الدخل في قطاع واحد يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية يعد تهديداً حقيقياً لقدرات البلد على الإنفاق على برامج التنمية من جهة، ولقدرته على المحافظة على قيمة العملة المحلية، وضبط معدلات الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

الجدول رقم (5): هيكل الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة 1970– 2012

(مليون دينار)

السنة / البند	1970	1980	1990	2000	2010	2012	2016
الايرادات النفطية	484	5951.1	1386	2203	55713	66932.3	6,665.5
الايرادات غير النفطية	86.5	857.4	1055.4	3640.6	5790.1	3199.1	1929.7
إجمالي الإيرادات العامة	**570.5**	**6808.5**	**2441.4**	**5843.6**	**61503.1**	**70131.4**	**8595.2**
الأهمية النسبية للإيرادات النفطية (%)	**84.8**	**87.4**	**56.8**	**37.7**	**90.6**	**95.4**	**77.55**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، *البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)*، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، *النشرة الاقتصادية*، المجلد 51 الربع الرابع 2013، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.
- مصرف ليبيا المركزي، *النشرة الاقتصادية*، المجلد 63 الربع الرابع 2016

3.2. الاختلال الهيكلي مدخلٌ للتأثر بالأزمة: تهدف هذه الفقرة إلى تحليل انعكاسات الأزمة النفطية المتمثلة في انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال عدد من المؤشرات التي تعد مداخلاً للتأثر بهذه الأزمة، ومن هذه المؤشرات الناتج المحلي الاجمالي، والميزان التجاري، والميزانية العامة، وأسعار الصرف.

أولاً: تداعيات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي: من خلال الجدول التالي رقم (6) الذي يبين التغيرات في أسعار النفط والتغيرات المصاحبة لها في قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2010-2015، والشكل التالي رقم (3) الذي يبين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في الناتج المحلي النفطي خلال نفس الفترة، يتبين بوضوح الارتباط القائم بين التغيرات في أسعار النفط من

الجدول رقم (6): أسعار النفط وهيكل الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010- 2015.

السنة / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
أسعار النفط (دولار/ برميل)	77.45	107.46	109.07	105.45	96.71	50.94
الناتج المحلي النفطي (مليون دينار)	67803.5	29761.7	85670.1	57970.4	24499.4	10049.5
الناتج المحلي غير النفطي (مليون دينار)	25174.8	17787.8	26921.0	21982.1	18530.8	18649.1
الناتج المحلي الاجمالي	**92978.2**	**47549.5**	**112591**	**79952.6**	**43030.2**	**28698.6**
النمو في الناتج المحلي النفطي (%)	-	-56.11	187.85	-32.33	-57.74	-58.98
النمو في الناتج المحلي الاجمالي (%)	-	-48.86	136.79	-28.99	-46.18	-33.31

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، OAPEC، *التقرير الاحصائي السنوي*، 2013، 2014، 2016.

- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Market Indicators* Dec-2016.

– مصرف ليبيا المركزي، *النشرة الاقتصادية*، المجلد 62، الربع الثالث، 2016.

– صندوق النقد العربي وآخرون، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، 2016.

* خلال العام 2015 تم تحويل قيمة الناتج المحلي من الدولار الامريكي الى الدينار الليبي باستخدام سعر الصرف بين العملتين.

جهة، والتذبذبات الحاصلة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا من جهة أخرى، حيث شهد هذا الناتج انخفاضاً يقدر بـ 48.86% ما بين عامي 2010-2011 نتج عن انخفاض انتاج النفط خلال فترة الثورة (2011)، وذلك رغم ارتفاع أسعار النفط من 77.45 إلى 107.46 بين تلكما السنتين، وقد عاد هذا الناتج للانتعاش سنة 2012 إبان الفترة التي عادت فيها معدلات انتاج النفط إلى سابق عهدها مرتفعاً بـ 136.79% بين عامي 2011-2012، وما لبث أن عاد للانخفاض منذ العام 2013 مع انخفاض أسعار النفط، ليصل سنة 2014 إلى ما قيمته 43030.2 مليون دينار منخفضاً عن قيمته خلال العام 2010 بما قدره 53.72%، وقد استمر في الانخفاض سنة 2015 بنسبة 33.31% ليصل الى ما قيمته 28698.6 مليون دينار، وعلى هذا يتبين الارتباط الكبير بين انخفاض أسعار النفط وقيمة الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا، وبالنظر للشكل رقم (3) يتضح بجلاء أن التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المشار إليها آنفاً إنما تعود بالدرجة الأولى للتغيرات الحاصلة في الناتج النفطي، الذي يعود إلى التغيرات الحاصلة في كميات النفط المصدرة التي نجمت عن الأزمة التي تشهدها البلاد وإلى التغيرات الحاصلة في أسعار النفط.

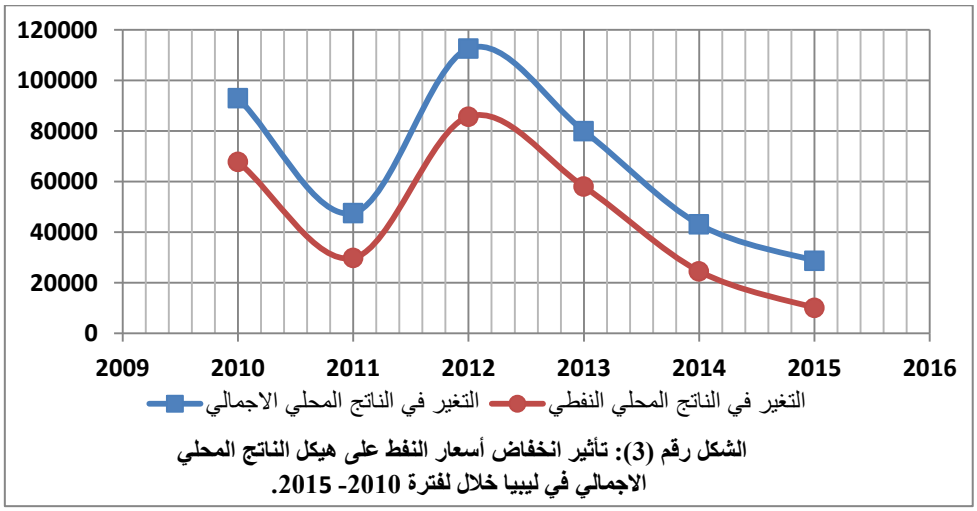

الشكل رقم (3): تأثير انخفاض أسعار النفط على هيكل الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال لفترة 2010- 2015.

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (6).

وعلى هذا يتبين أن مصادر النمو الاقتصادي في ليبيا إنما تتركز بشكل كبير في القطاع الإستخراجي الذي يعتمد على الطلب الخارجي، الأمر الذي يجعل معدلات النمو في الاقتصاد الليبي رهينة للتقلبات التي تحدث في الأسعار العالمية للنفط.

ثانياً: تداعيات انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري: من خلال الجدول التالي رقم (7) الذي يبين التغيرات في أسعار النفط والتغيرات في الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2016، يتضح أن الميزان التجاري الليبي قد حقق فائضاً خلال السنوات 2010-2013، ومنذ العام 2014 ظهر العجز التجاري في الاقتصاد الليبي بمقدار (14120.7) مليون دينار، ويعود هذا العجز إلى الانخفاض في أسعار النفط من جهة، وإلى تدني إنتاج النفط الليبي خلال تلك السنة من جهة أخرى، ومع استمرار الانخفاض في أسعار النفط استمر العجز التجاري الذي بلغ خلال العام 2016 ما مقداره 1777.39 مليون دينار.

الجدول رقم (7): تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري في ليبيا خلال لفترة 2010- 2016

السنة / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
أسعار النفط (دولار/ برميل)	77.45	107.46	109.07	105.45	96.71	50.94	40.76
اجمالي الصادرات **(مليون دينار)**	61658	23254	76893	58442.6	24511	14996.9	9528.82
اجمالي الواردات **(مليون دينار)**	31881	13664	32243	43242.9	38631.7	22684.5	11306.21
الميزان التجاري	**29777**	**9590**	**44650**	**15199.7**	**-14120.7**	**-7687.6**	**-1777.4**
النمو في الصادرات (%)	-	-62.29	230.67	-23.99	-58.06	-38.82	-55.81%
النمو في الواردات (%)	-	-57.14	135.97	34.12	-10.66	-41.28	-65.34%
التغير في الميزان التجاري (%)	-	-67.79	365.59	-65.96	-192.90	45.56	-83.92

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، OAPEC، *التقرير الاحصائي السنوي*، 2013، 2014، 2016.

- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Market Indicators* Dec-2016.

– مصرف ليبيا المركزي، *النشرة الاقتصادية*، المجلد 63، الربع الرابع، 2016.

- International Trade Centre ITC, *List of supplying markets for a product imported by Libya*, 2016 (Mirror Data).

نظراً لتركز الصادرات الليبية في القطاع الإستخراجي، يؤثر الإنخفاض في أسعار النفط على الصادرات بقوة، فتنخفض بانخفاض أسعار النفط وترتفع بارتفاعها، ويلاحظ من الجدول أن الصادرات الليبية أخذت اتجاهاً تنازلياً منذ العام 2013 مع بداية انخفاض أسعار النفط، ويعود انخفاض الصادرات بين عامي 2013-2014 بشكل أساسي إلى انخفاض إنتاج النفط من 993.3 ألف برميل يومياً خلال العام 2013 إلى 480 ألف برميل يومياً سنة 2014 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،2016)، ويعود هذا الانخفاض كذلك لتدني أسعار النفط من 105.45 دولار للبرميل إلى 96.71 دولار للبرميل خلال العامين المذكورين، ومع الثبات النسبي في معدل الإنتاج النفطي الليبي خلال العامين 2014-2015 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،2016)، فإن الانخفاض الحاصل في الصادرات الليبية بين العامين المذكورين يعود في الجزء الأكبر منه لتدني أسعار النفط من 96.71 دولار للبرميل إلى 50.94 دولار للبرميل.

الواردات هي الأخرى تأثرت بانخفاض أسعار النفط، وذلك من خلال قناة الصادرات التي تتقلب مع تقلب الأسعار، وذلك لكون الصادرات الممول الأساس للواردات، وقد كانت تقلبات الواردات أقل حدة منها في حالة الصادرات.

الميزان التجاري الذي يعكس الرصيد الجاري من العملة الأجنبية الناتجة عن التجارة الخارجية يعد القناة الأساس التي تنعكس من خلالها تقلبات أسعار النفط على القطاع الخارجي للاقتصاد، وبالنظر للشكل الموالي رقم (4) الذي يبين الاتجاه العام للتغيرات في أسعار النفط والتغيرات في رصيد الميزان التجاري الليبي يتبين الارتباط الكبير بين هذين المؤشرين، حيث إن رصيد الميزان التجاري يتحرك في المتوسط في نفس الاتجاه مع حركة أسعار النفط، ويفسر ذلك بسيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات.

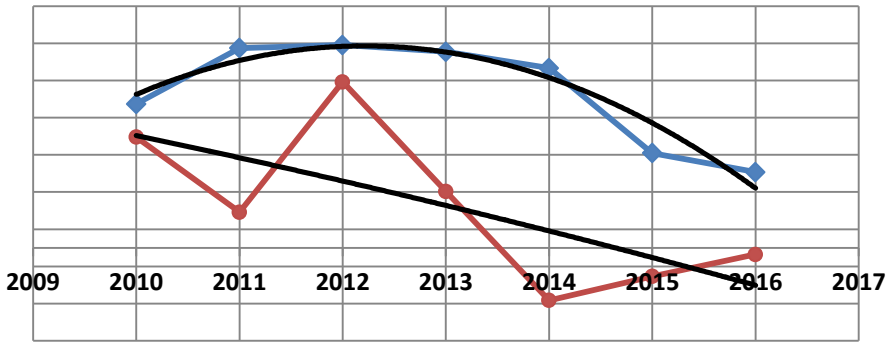

الشكل رقم (4): تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري في ليبيا خلال لفترة 2010- 2016.

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (7).

ورغم ذلك نلاحظ وجود قفزات مفاجئة للميزان التجاري خلال العام 2011 هبوطاً بنسبة 67.79% بسبب أحداث الثورة، ومن ثم ارتفاعاً خلال العام 2012 بمعدل 365.59% بسبب انتعاش انتاج النفط خلال تلك الفترة، ولكن في المتوسط فان الإتجاه العام لحركة الميزان التجاري الليبي متلازمة مع تحركات أسعار النفط، ويعود ذلك لاعتماد الصادرات الليبية على النفط بدرجة أساسية، وقد أدى كل ذلك إلى تناقص الاحتياطيات الرسمية من العملة الاجنبية من 112.821 مليار دولار إلى 71.291 مليار دينار بين عامي 2013 – 2015 (صندوق النقد العربي وآخرون،2016)، وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي وكما يتضح من الشكل التالي فإن الاحتياطيات الرسمية لليبيا من العملة الأجنبية يمكن أن تتآكل خلال حوالي خمس أو ست سنوات، وبالمقارنة مع بعض الدول النفطية الأخرى فإن ليبيا تأتي في الترتيب الخامس من حيث المدة الزمنية لتآكل الاحتياطيات النقدية، الأمر الذي يؤكد على خطورة الموقف، وضرورة السعي لاتخاذ التدابير الملائمة لمعالجة الأزمة على المديين القصير والطويل.

الشكل رقم (5): عدد السنوات التي تنضب خلالها الاحتياطيات الرسمية لبعض الدول النفطية

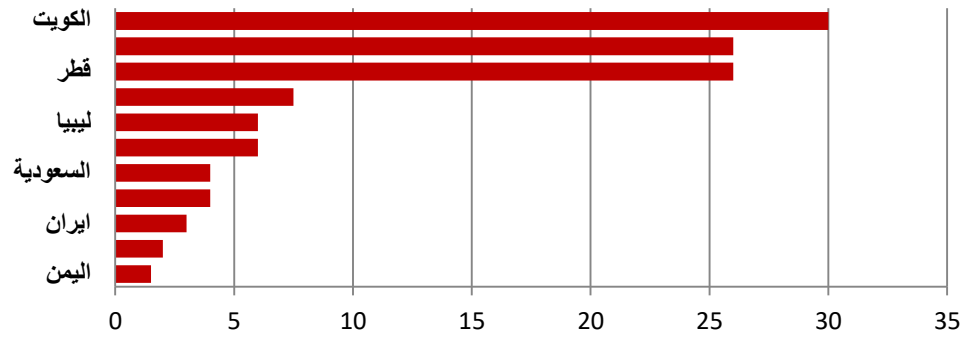

المصدر: صندوق النقد الدولي. *آفاق النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان*، مايو 2015.

ثالثاً: تداعيات انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة: تتأثر الميزانية العامة في ليبيا بشكل كبير بالتذبذبات التي تحدث بين الحين والآخر في أسعار النفط، وذلك نظراً للسيطرة المفرطة للقطاع النفطي على مقاليد الحياة الاقتصادية في ليبيا، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال النظر للجدول الموالي رقم (8) الذي يبين وضع الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة 2010- 2016، حيث يلاحظ أن الايرادات النفطية في تناقص مستمر خلال الفترة 2010 – 2016، وذلك بالتزامن مع التناقص الذي بدأ يظهر في أسعار النفط خلال تلك الفترة، ويستثنى من ذلك الفترة 2011-2012 التي تزايدت فيها الايرادات النفطية بنسبة 322.82%، وذلك بسبب انتعاش إنتاج النفط في ليبيا بشكل أساسي، مع انتعاش السعر قليلاً خلال تلكما السنتين، ويلاحظ كذلك تناقص الإيرادات النفطية بنسبة 71.59% بين عامي 2010-2011، وذلك رغم الارتفاع الكبير في الأسعار من 77.45 دولار للبرميل إلى 107.46 دولار للبرميل، ويعود هذا الانخفاض لتوقف إنتاج النفط إبان العام 2011 بسبب أحداث الثورة.

شهدت الميزانية العامة في ليبيا عجزاً مستمراً خلال الفترة 2011-2016، يرجع في جزء منه لتوقف الإنتاج النفطي، وفي جزئه الآخر يعود لانخفاض أسعار النفط مع نهاية العام 2014، ويستثنى من ذلك العام 2012 الذي حققت الميزانية العامة فيه فائضاً قدره 16189.8 مليون دينار، ويعود ذلك لرجوع مستوى إنتاج النفط لمعدلات قريبة من معدلاته الطبيعية، إضافةً لانتعاش أسعار النفط بمعدل 3.43% بين ذلكما العامين، وقد شهد العجز في الموازنة العامة في ليبيا تزايداً متسارعاً منذ العام 2014 تحت وطأة توقف إنتاج النفط من جهة، والانهيار الذي حصل في الأسعار من جهة أخرى، حيث ازداد العجز بنسب 111.7%، 18.25% خلال العامين 2014-2015، بينما تحسن هذا العجز بنسبة 23.32% خلال العام 2016 مع استمرار تراجع العائدات النفطية، ويعود هذا التحسن إلى تحسن الايرادات غير النفطية بنسبة 223.7%، ويعود تأثر الميزانية العامة بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط لكبر مساهمة الإيرادات النفطية في اجمالي الايرادات العامة في ليبيا، حيث بلغت هذه المساهمة في المتوسط خلال الفترة 2010-2016 ما يقدر بـ 86.85%، الأمر الذي يدل- كما سبق ذكره – على سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الايرادات العامة في ليبيا.

الجدول رقم (8): وضع الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة 2010- 2016.

(مليون دينار)

السنة / البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط (دولار/ برميل)	**77.45**	**107.46**	**109.07**	**105.45**	**96.71**	**50.94**	**40.76**
الإيرادات النفطية	55713	15830.1	66932.3	51775.7	19976.6	10597.7	6665.5
الايرادات غير النفطية	5790.1	983.2	3199.1	2987.9	1566.7	6245.7	1929.7
الايرادات العامة (مليون دينار)	61503.1	16813.3	70131.4	54763.6	21543.3	16843.4	8595.2
النفقات العامة (مليون دينار)	54498.8	23366.5	53941.6	65283.5	43814.2	43178.9	28788.4
الميزانية العامة (مليون دينار)	**7004.3**	**-6553.2**	**16189.8**	**-10519.9**	**-22270.9**	**-26335.5**	**-20193.2**
التغير الايرادات النفطية (%)	-	-71.59	322.82	-22.64	-61.42	-46.95	-37.1
التغير في الميزانية العامة (%)	-	-193.56	347.05	-164.98	-111.7	-18.25	23.32
نسبة الايرادات النفطية (%)	90.59	94.15	95.44	94.54	92.73	62.92	77.55

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، OAPEC، *التقرير الاحصائي السنوي*، 2013، 2014، 2016.
– مصرف ليبيا المركزي، *النشرة الاقتصادية*، المجلد 63، الربع الرابع، 2016.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Market Indicators*. Dec-2016.

تتركز الآثار التي تتركها الأزمة النفطية في جانب الميزانية العامة في بند الإنفاق العام، حيث يلاحظ أن الإنفاق العام قد شهد تذبذبات ملحوظة منذ العام 2011، حيث انخفض في ذلك العام بمعدل 57.12% ليعود للارتفاع خلال العام 2012 بمعدل 130.85%، وقد أخذ بعد ذلك اتجاهاً هبوطياً مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط من جهة، وبتوقف الإنتاج النفطي في ليبيا من جهة أخرى، ويلاحظ من خلال الشكل التالي رقم (6) الذي يبين العلاقة بين التغير في الايرادات النفطية والتغير في مستوى الانفاق العام، أنهما يسيران بوتيرة متشابهة لدرجة عالية من الدقة، ويعود ذلك لان النفط هو الممول الأساس للموازنة العامة.

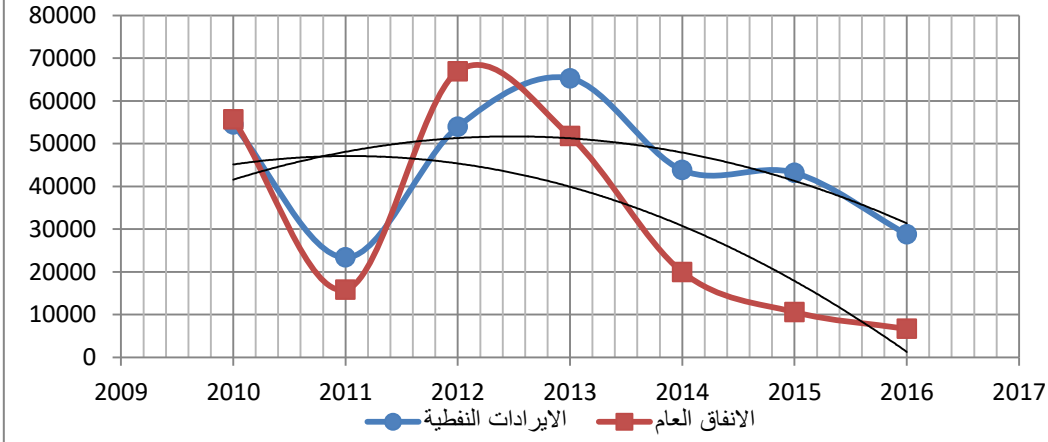

الشكل رقم (6): الاتجاه العام للايرادات النفطية والنفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2016

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (8).

ونظراً لأن الدولة هي الممول الأساس فيما يتعلق بتوفير السلع والخدمات الاستهلاكية فإن هذا التذبذب في النفقات العامة من شأنه أن يضر بالمستوى المعيشي للأفراد، إضافة الى التحديات التي يضعها على مسألة الإنفاق على البرامج التنموية من جهة أخرى.

وفي ظل هذا العجز، فإن الإنفاق العام يتركز حالياً في بعض البنود الأساسية، هي الأجور والدعم (البنك الدولي،2015)، ويمثل بند المرتبات عبئاً كبيراً على الميزانية العامة حيث يتقاضى ما يقدر بـ 25% من السكان مرتبات من الدولة، وقد زادت المرتبات بعد عام 2011 بنسبة 250% (البنك الدولي،2015)، الأمر الذي يؤكد على ضرورة إعادة النظر في سياسات التشغيل في الاقتصاد الليبي، وتفعيل دور القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة لرفع العبء عن كاهل الدولة.

رابعاً: تداعيات انهيار أسعار النفط على أسعار الصرف والقدرة الشرائية للدينار الليبي: تتأثر أسعار الصرف بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال تأثير انخفاض أسعار النفط على الاحتياطيات النقدية من الصرف الأجنبي (الضامن،2016)، وقد ارتبطت قيمة الدينار الليبي خلال الأزمة الراهنة بشكل طردي مع تقلبات أسعار النفط، وقد كان لتناقص الصادرات النفطية وانخفاض الإنتاج النفطي أثره الكبير على قيمة الدينار الليبي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2016)، وذلك من خلال تأثير تقلب أسعار النفط على قيمة الصادرات وبالتالي ميزان المدفوعات، ولابد هنا من الاشارة إلى أن السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار قد شهد تقلباً نسبياً، وذلك نظراً لأن ليبيا لا تتبع نظام أسعار الصرف الحرة، بينما كان التقلب في أسعار الصرف في السوق الموازية كبيراً جداً، وبالنظر للجدول الموالي رقم (9) الذي يبين تأثير انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية للدينار الليبي للفترة 2010- 2016 يلاحظ أن سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي قد زاد بمعدل 0.42%

الجدول رقم (9): تأثير انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية للدينار الليبي 2010- 2016.

البند / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط (دولار/ برميل)	77.45	107.46	109.07	105.45	96.71	50.94	40.76
سعر الصرف الرسمي للدولار	1.2575	1.2628	1.2596	1.2566	1.3379	1.3963	1.4451
معدل التغير في سعر الصرف الرسمي للدولار	-	0.42%	-0.25%	-0.24%	6.47%	4.37%	3.49%
معدل التضخم	2.4	15.9	6.1	2.6	2.4	9.8	25.9

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، OAPEC، **التقرير الاحصائي السنوي**، 2013، 2014، 2016.

- مصرف ليبيا المركزي. **النشرة الاقتصادية**. إدارة البحوث والاحصاء. المجلد (63)، الربع الرابع. 2016.

- Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, **Market Indicators.** Dec-2016.

سنة 2011، ويعود ذلك لتناقص إنتاج النفط نتيجة أحداث الثورة آنذاك، وقد انخفض في السنة التالية بمعدل 0.25% نتيجة تحسن إنتاج النفط وتحسن الأسعار في ذات الوقت، ومع بداية انهيار أسعار النفط في سنة 2014 زادت أسعار الصرف بمعدل 6.47%، واستمرت الزيادة بمعدل 4.37% في السنة التالية، وبمعدل 3.49% في سنة 2016، ولذلك يكون الدينار الليبي قد فقد ما يقارب من 13% من قيمته خلال الفترة 2010–2016، وعلى هذا ونظراً لتناقص ايرادات النفط فقد قنن المصرف المركزي عمليات بيع العملة فأصبح الدولار يباع لغرض العلاج والدواء فقط (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2016)، وتحت وطأة الأزمة وتخوف المصرف المركزي من تآكل الاحتياطيات النقدية فقد اقتصرت عملية انفاق العملة الاجنبية على تغطية مصروفات الموازنة العامة، والدعم السلعي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2016).

تزامنت عملية ارتفاع اسعار الصرف وانخفاض قيمة الدينار الليبي مع بعض الاجراءات التي قام المصرف المركزي باتخاذها، ومن ذلك قراره بوقف بيع الدولار للقطاع الخاص بالأسعار الرسمية، وذلك من خلال وقف عمليات فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بالاستيراد للقطاع الخاص (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2016)، الأمر الذي ساهم في ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الليبي، وبالعودة للجدول السابق رقم (9) يلاحظ أن مستويات الأسعار قد زادت بشكل ملحوظ بعد سنة 2010، حيث ارتفع هذا المعدل من 2.4% سنة 2010 إلى 15.9% سنة 2011 بسبب أحداث الثورة أنذاك، وانخفض هذا المعدل سنة 2012 الى 6.1% بعد تعافي الوضع الاقتصادي، وعودة الإنتاج النفطي، وقد وصل هذا المعدل سنة 2014 الى 2.4%، لكنه ما لبث أن تزايد تحت وطأة الازمة النفطية من جهة، وتدهور الوضع الأمني والسياسي في البلاد من جهة أخرى، ليبلغ ما مقداره 9.8%، مرتفعاً سنة 2016 مع اشتداد أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي الى ما يقدر بـ 25.9%.

يتبين من خلال مراجعة بعض الاحصاءات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة 2015 أن المواد الغذائية تحوز قصب السبق في ارتفاع الأسعار، حيث بلغ الوزن الخاص بها ما يقدر بـ 366 نقطة بين المجموعات السلعية الأخرى وذلك سنة 2015 (مصرف ليبيا المركزي هـ،2016)، وقد نجم هذا التضخم عن ارتفاع أسعار الواردات بسبب ارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن الأزمة النفطية (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2016)، وهذا يؤكد على خطورة الوضع على المستوى المعيشي بالبلاد.

4. متطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي: ترتكز عملية التنويع الهيكلي على قاعدتين أساسيتين، هما قاعدة الفوائض المالية المتحققة من خلال المورد الريعي الذي يهيمن على الاقتصاد "النفط في حالة الاقتصاد الليبي"، وقاعدة الموارد الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق عملية التنويع (مرزوك،2013)، وسيتم التركيز هنا على الموارد الطبيعية، والموارد البشرية.

4.1. الفوائض المالية في ليبيا: تتمتع ليبيا شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النفطية الأخرى بفوائض مالية كبيرة تحققت خلال العقود الماضية، ويمكن الاستدلال على حجم هذه الفوائض من خلال الجدول رقم (10) الذي يبين الفوائض المالية التي تمتلكها ليبيا خلال الفترة 1975-2015، وبالنظر للجدول يلاحظ أن عوائد الصادرات تشكل البند الأول في هذا الجانب، فهي المصدر الرئيس للنقد الأجنبي في البلاد، وقد بلغت سنة 1975 ما قيمته 6834 مليون دولار، ارتفعت خلال العام 1985 بنسبة 80.19%، لتنخفض خلال العام 1995 بنسبة 28.72%، وقد عاودت الارتفاع خلال العام 2005 بنسبة 228.68%، واستمرت في الارتفاع سنة 2010 بمعدل 69.63%، وانخفضت سنة 2015، بنسبة 76.79%، ويلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام لقيمة للصادرات آخذٌ في الارتفاع، وقد تذبذبت خلال هذه الفترة ارتفاعاً وهبوطاً بسبب التقلبات في أسعار النفط بالدرجة الأولى، أما بعد سنة 2011 فقد كان للعوامل السياسية والأمنية دور في ايقاف تدفق النفط، وما أدى إليه ذلك من تذبذب في حصيلة الصادرات.

يلاحظ من خلال الجدول أيضاً أن الاحتياطيات الليبية الرسمية من النقد الاجنبي قد أخذت في الارتفاع خلال تلك الفترة، وقد بلغت أقصى قيمة لهذه الاحتياطيات ما يقدر بـ 101.6124 مليار دولار وذلك سنة 2010 انخفضت بسبب الأزمة الراهنة الى 71.2918 مليار دولار سنة 2015، وقد جاءت ليبيا في الترتيب الثالث بالنسبة للاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية، بعد المملكة العربية السعودية والجزائر وذلك سنة 2009 (صندوق النقد العربي وآخرون، 2010)، ويدل ذلك دلالة واضحة على امتلاك ليبيا لفوائض مالية يمكن توظيفها في إحداث التنويع الاقتصادي المطلوب.

الجدول رقم (10): الفوائض المالية في ليبيا خلال الفترة 1975- 2015.

(مليون دولار)

البند / السنة	1975	1985	1995	2005	2010	2015
قيمة الصادرات	6834	12314	8777	28848.1	48935	11356
الاحتياطيات الرسمية	2436.85	7081.1	5640	39507.5	101612.4	71291.8
الاستثمار الأجنبي المباشر	*450.2736	119.2354	88.486	1038	1784	**50

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- صندوق النقد العربي وآخرون، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، 2000، 2007، 2014، 2016.

- UNCTAD, United Nations Conference on Trade and Development, *Online Database*, http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

- *Knoema data search engine*, http://ar.knoema.com.`

قاعدة البيانات الاحصائية Index Mundi

www.indexmundi.com/facts/libya/foreign-direct-investment#BX.KLT.DINV.CO.WD

* بيانات 1977

** بيانات سنة 2014

4.2. الموارد الاقتصادية في ليبيا: تتمتع ليبيا بالعديد من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تستغل لإحداث التنوع الهيكلي المنشود، ويمكن تقسيم هذه الموارد إلى:

أولاً: الموارد الطبيعية: وسيركز البحث على موردين مهمين هما:

– النفط والغاز: تراوحت احتياطيات النفط الخام المكتشفة في ليبيا خلال الفترة 1995 -2014 بين 45 و48.4 مليار برميل مشكلة ما نسبته 78.8% من الاحتياطي المغاربي من النفط الخام، وما نسبته 6.63% من الاحتياطي العربي، وما نسبته 3.23% من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، وذلك خلال العام 2010 (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2001) (منظمة الاقطار

العربية المصدرة للبترول، 2015)، وقد تراوحت احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشفة خلال الفترة المذكورة من 1247 إلى 1532 مليار متر مكعب، مشكلة ما نسبته 24.54% من الاحتياطي المغاربي من الغاز الطبيعي، وما نسبته 2.77% من الاحتياطي العربي، وما نسبته 0.8% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي وذلك خلال العام 2010.

أما إنتاج النفط والغاز فقد تراوح من 1345 إلى 1495 ألف برميل يومياً، خلال الفترة 1995-2010 بالنسبة للنفط، ومن 12.2 إلى 23.4 مليار متر مكعب يومياً، خلال نفس الفترة بالنسبة للغاز الطبيعي، وقد انخفض الإنتاج النفطي خلال العام 2014 إلى 480 ألف برميل يومياً، وانخفض إنتاج الغاز إلى 15.8 مليار متر مكعب خلال نفس العام، نتيجة الأحداث الأمنية الجارية بمنطقة الحقول والموانئ النفطية، وقد شكل إنتاج ليبيا من النفط الخام ما نسبته 53.9% من الإنتاج المغاربي من النفط الخام، وما نسبته 6.98% من الإنتاج العربي، وما نسبته 2.14% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وذلك خلال العام 2010، وشكل إنتاجها من الغاز الطبيعي ما نسبته 21.2% من الإنتاج المغاربي من الغاز الطبيعي، وما نسبته 4.12% من الإنتاج العربي، وما نسبته 0.71% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي وذلك خلال العام 2010. (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2015) (OPEC,2013).

أما بالنسبة لطاقات التكرير في ليبيا فقد كانت في حدود 380 ألف برميل يومياً خلال الفترة المذكورة، مشكلةً ما نسبته 32.29% من طاقات التكرير المغاربية، وما نسبته 4.73% من طاقات التكرير العربية، وما نسبته 0.43% من طاقات التكرير العالمية خلال العام 2010 (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2015) (OPEC,2013).

ويمكن لهذه الموارد النفطية أن تكون قاعدة لنشؤ صناعة بتروكيماوية ناجحة، يمكن أن تسهم في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي، والتقليل من حدة الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وقد شرعت ليبيا منذ حقبة السبعينيات من القرن الماضي في إنتاج البتروكيماويات، وذلك على إثر تصحيح أسعار النفط، وقد شملت وحدات إنتاج البتروكيماويات في البريقة ورأس لانوف وأبي كماش (الحويج أ،2016)، ورغم ذلك فلم تتعد نسبة مساهمة الصادرات البتروكيماوية في إجمالي الصادرات خلال الفترة 2002-2014 ما يقدر بـ 2.53%، وذلك عام 2002 (الحويج أ،2016)، ولذلك فإن مساهمة الصناعة البتروكيماوية في التنويع الهيكلي لا تزال ضعيفة.

– موارد الجذب السياحي: تقع ليبيا في الجزء الأوسط للساحل الشمالي للبحر المتوسط، وقد أعطاها هذا الموقع مزايا مهمة تمثلت في قربها من أهم مصادر الطلب السياحي "الأسواق السياحية الأوروبية" (القزيري، 2006)، وقد أعطاها هذا الموقع خصائص مناخية معتدلة، الأمر الذي يعد عنصر جذب مهم للسواح (الطيب، 2005)، وتتمتع ليبيا بمناخ معتدل طيلة أيام السنة وذلك في الجزء الشمالي منها، الأمر الذي يعد عاملاً جاذباً للسياح، وفي الجزء الجنوبي من البلاد يسود المناخ الصحراوي الذي يعد مناسباً للسياحة الشتوية، (القزيري، 2006)، كما يؤدي تباين أشكال سطح الأرض "التضاريس" من جبال وسهول ومنخفضات وبحار وشواطئ في ليبيا إلى اختلاف المناظر الطبيعية والبيئات المناخية، بما يصاحبها من اختلاف في البيئات النباتية والحيوانية، ويعد ذلك التنوع من عناصر الجذب السياحي (الطيب، 2005)، وتحتضن ليبيا على أراضيها العديد من المواقع الأثرية المهمة، من أشهرها مدن لبدة الكبرى، وصبراتة، وشحات على الساحل الشمالي، وكلاً من قرزة، وجرمة في الجنوب، وتحتوي تلك المواقع على العديد من النماذج الفنية للعمارة الرومانية والإغريقية، كالفسيفساء والتماثيل والأعمدة الرخامية. (الترهوني، 2008)، وفضلاً عن ذلك تحوي الأرض الليبية العديد من الآثار الإسلامية كالمساجد، والقلاع، والحصون، والمدارس التي تعكس فن العمارة الإسلامية، ومن الأمثلة على ذلك مسجد الصحابة بمدينة درنة والعديد من المساجد العتيقة بمدينة طرابلس (الترهوني، 2008)، أضف إلى ذلك العديد من المدن التاريخية القديمة كالمدينة القديمة بطرابلس ومدينة غدامس القديمة.

رغم هذه المقومات فلا تزال مساهمة السياحة في الاقتصاد الليبي دون المستوى المطلوب، حيث بلغت مساهمة النشاط السياحي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP سنة 2014 ما يقدر بـ 4% (WTTC,2014).

ثانياً: الموارد البشرية: يلعب العنصر البشري دوراً رائداً في عملية التنمية، فهو المحرك الأساس لعملية الإنتاج، ويمكن تناول الموارد البشرية في ليبيا من خلال عدة مؤشرات أهمها السكان الذين بلغ عددهم 9.115 مليون نسمة وذلك سنة 2015 (صندوق النقد العربي وآخرون،2016)، وقد بلغ معدل النمو السكاني في ليبيا ما يقدر بـــ 3.24% بين عامي 2005-2015، مقابل 2.92% بين عامي 1990-2000 (صندوق النقد العربي وآخرون،2016)، أما عن التركيبة العمرية للسكان فقد بلغت أعمار من هم أقل من 15 سنة 30%، ومن هم بين 15-65 ما يقدر بـ 66% وذلك سنة 2010 (صندوق النقد العربي وآخرون،2016)، ويدل ذلك على أن المجتمع الليبي مجتمع فتي، وأن هذه الفئة هي مورد بشري مهم يمكن استغلاله في الإنتاج والبناء في المستقبل، ومن المؤشرات الدالة على التنمية البشرية في ليبيا المؤشرات التعليمية، ومنها مؤشر نسبة القيد في التعليم الذي بلغ سنة 2014 ما نسبته 93.5% للمرحلة الثانوية، و50.3% للمرحلة العليا، و114% للمرحلة الأولى (صندوق النقد العربي وآخرون،2016)، وقد بلغت نسبة القوى العاملة الى اجمالي السكان في ليبيا ما نسبته 53% سنة 2014، وذلك أعلى من المتوسط العربي البالغ 44% في ذات العام، وبلغت نسبة مساهمة المرأة في العمل ما يقدر بـ 30.9% (صندوق النقد العربي وآخرون،2016).

ويدل ذلك دلالة واضحة على تمتع ليبيا بمقومات بشرية معتبرة يمكن أن تستغل في الإنتاج والتنويع الهيكلي شريطة أن تكون هناك سياسة فعالة للتعليم والتدريب، وأن يكون هناك تنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

4.3. السياسة الاستثمارية والتنويع الهيكلي في ليبيا: لا تمثل مسألة توفر الموارد المالية والموارد الاقتصادية الأخرى المتطلب الوحيد لعملية التنويع الهيكلي، رغم إنها الركيزة الأساس لتلك العملية، لكن الأمر يتطلب سياسة استثمارية فعالة، تعمل على توجيه تلك الموارد الوجهة الصحيحة، وتتناول هذه الفقرة واقع السياسة الاستثمارية في ليبيا، ومدى مساهمتها في عملية التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

استهدفت عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا منذ منتصف الستينيات تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Real GDP، وذلك من خلال سياسة ترمي لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (الحويج والماقوري،2015)، ومن خلال الجدول التالي رقم (11) الذي يبين أنماط توزيع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط في ليبيا خلال الفترة 1970-2010 يمكن الوقوف على التوزيع القطاعي للاستثمارات التي تم تخصيصها خلال تلك الفترة، حيث يتضح جلياً أن السياسة الاستثمارية في ليبيا قد ركزت بشكل كبير على قطاعي الزراعة والصناعة وقطاعات البنية الأساسية، التي بلغت نسبة الاستثمارات المخصصة لها ما مقداره 31.99% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط لسنة 1970، ارتفعت سنة 1980 الى 58.6%، ثم أخذت في الانخفاض الى أن وصلت سنة 2006 إلى 37.79%، واستحوذ القطاع الصناعي سنة 2010 على ما نسبته 73.76% من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وقد بلغ متوسط مخصصات هذه القطاعات ما يقدر بـ 42.4% خلال الفترة 1970-2006.

وفي الاتجاه المقابل استحوذ قطاع النفط على نسب مهمة من الاستثمار الإجمالي الثابت، بلغت سنة 1970 ما نسبته 38.57%، انخفضت سنة 1980 إلى 6.3%، ثم ما لبثت أن تزايدت سنة 1990 إلى 21.2%، وبلغت سنة 2006 ما نسبته 12.37%، وقد شكل متوسط حصة القطاع النفطي من هذه الاستثمارات خلال الفترة 1970-2006 ما نسبته 17.5%.

القطاع الخدمي هو الآخر تحصل على نسبة مهمة من هذه الاستثمارات، بلغت في المتوسط خلال تلك الفترة ما يقدر بـ 40.1%، وقد تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات الخدمات العامة، كالصحة والتعليم، التي استحوذت في المتوسط خلال الفترة 1970-2006 على ما نسبته 9.5% من اجمالي الاستثمارات المخصصة لكافة القطاعات الاقتصادية، وما نسبته 22.9% من اجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الخدمي (مركز بحوث العلوم الاقتصادية،2010)، وقد استحوذ قطاع الانشاءات لوحده عام 2010 على ما نسبته 26.24% من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (وزارة التخطيط،2007-2012).

يتضح مما سبق أن السياسة الاستثمارية في ليبيا قد هدفت خلال العقود الماضية لتحقيق مستهدفات التنويع الهيكلي من خلال قطاعين رئيسين، هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وبالنظر للجدول رقم (3) الذي يبين ما حققته ليبيا في إطار التنويع الهيكلي يتضح أن الاستثمارات التي تم تخصيصها لهذين القطاعين لم تؤتِ ثمارها، وبمراجعةٍ سريعةٍ لطبيعة النشاط الصناعي في ليبيا خلال الفترة 1970-2000 يلاحظ أن الصناعات الاستهلاكية قد هيمنت بشكل كبير على الهيكل الصناعي الليبي، وأن الصناعات الإنتاجية قد ظل دورها محدوداً خلال تلك الفترة (الربيعي،2005)، وقد اصطبغت تجربة التصنيع في ليبيا بتجربة الدول النامية في هذا الإطار، متبنيةً سياسة الإحلال محل الواردات (الربيعي،2005)، التي كانت تستقي مبرراتها من التوجه نحو تحقيق ما كان يعرف

الجدول رقم (11): هيكل التكوين الرأسمالي الثابت المخطط حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970- 2006

(%)

السنة / القطاع	1970	1980	1990	2000	2006	2010
القطاع الزراعي	4.78	12.20	15.34	22.30	7.76	0
القطاع النفطي	38.57	6.32	21.21	9	12.37	0
القطاع الصناعي	3.87	15.57	3.87	1.77	4	73.76
قطاعات البنية الاساسية	23.34	30.83	22.69	17.51	26.03	0
القطاع الخدمي	29.44	35.08	36.89	49.42	49.84	26.24
التكوين الرأسمالي الثابت المخطط	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.
- وزارة التخطيط، الإدارة العامة للحسابات القومية، **نشرة الحسابات القومية 2007-2012**.

بالاستقلال الاقتصادي، وقد ساهمت الصناعات الاستهلاكية سنة 1975 بما نسبته 77.2% من اجمالي الإنتاج الصناعي التحويلي في ليبيا، وبلغت هذه المساهمة سنة 2000 ما نسبته 59.23% (الربيعي،2005)، ومن ناحية أخرى بلغت مساهمة الصناعات المعوضة عن الاستيراد في الهيكل الصناعي الليبي سنة 1975 ما نسبته 77.2%، وصلت سنة 2000 إلى ما يقدر بـ 65.44% (الربيعي،2005)، أما الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير فقد كانت مساهمتها ضعيفة خلال العام 1975، حيث بلغت 22.8%، لكنها بدأت في التصاعد التدريجي البطيء لتبلغ سنة 2000 ما نسبته 34.56% (الربيعي،2005)، وعلى هذا يمكن القول أن السياسة الاستثمارية في ليبيا قد انطلقت من الرغبة في التعويض عن الواردات، الأمر الذي تجاهلت معه المتطلبات الاقتصادية للنشاط الصناعي التي تعتمد على مدى توفر المزايا النسبية، وقد كان مصير جل هذه الصناعات الفشل، وعدم القدرة على الصمود في وجه المنافسة المتزايدة خاصة وأنها قد عاشت تحت عباءة الحماية التجارية.

رغم ذلك كله لابد من الإشارة إلى أن ليبيا قد أنشأت بعض الصناعات التي يعول على مساهمتها الفاعلة في التنويع الاقتصادي، ومن أهمها صناعة البتروكيماويات، التي ظلت مساهمتها في تكوين الناتج المحلي محدودة، حيث لم تزد هذه المساهمة خلال الفترة

1996-2009 عن 0.10% من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا (مجلس التخطيط العام،1986-1998) (مجلس التخطيط العام،2001-2006) (الهيأة الوطنية للتوثيق والمعلومات،2010)، ويعزى ذلك في الغالب للتحديات التي تواجهها هذه الصناعة المتمثلة في المنافسة الشديدة التي تشهدها سوق البتروكيماويات العالمية، والحاجة المتزايدة للتقنية المتطورة المحتكرة من كبرى شركات البتروكيماويات العالمية.

القطاع الزراعي هو الآخر عانى من العديد من المشكلات التي نجمت عن سوء إدارة المشاريع الزراعية، ونقص مستلزمات التشغيل، فضلاً عن بعض المعوقات الطبيعية كنقص المياه، وقلة المساحات القابلة للزراعة، الأمر الذي جعل مساهمته في تنويع مصادر الدخل محدودة رغم الاستثمارات التي أنفقت فيه.

الجدير بالذكر هنا أن جل الاستثمارات التي خصصت لتمويل خطط وبرامج التنمية في ليبيا قد نفذت من قبل القطاع العام، وذلك يعود بالدرجة الأولى للتوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة الليبية خلال العقود الماضية، ويعود أيضاً لان الدولة هي المالك لأكبر مصدر لتمويل برامج التنمية ألا وهو النفط، وللتدليل على ذلك فإن حصة القطاع الخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط قد بلغت سنة 1970 ما نسبته 49.36%، منخفضة سنة 1980 الى 7.27%، ومع توالي الأزمات النفطية والتحول الذي بدأت تشهده الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بلغت هذه الحصة سنة 2006 ما نسبته 16.4% (الحويج والماقوري،2015).

وعلى هذا يتضح أن السياسة الاستثمارية في ليبيا لم تنجح بشكل كبير في تحقيق مستهدفات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

4.4. متطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي:

أولاً: إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج وفقاً لمقتضيات الميزة النسبية: تتطلب عملية التنويع الهيكلي استغلال مكامن الميزة النسبية في الاقتصاد الليبي، ولذلك فإن المورد النفطي هو أول هذه المكامن التي يمكن أن توظف في هذه العملية، وذلك بتطوير صناعات لاحقة كصناعة تكرير النفط، وصناعة البتروكيماويات، وتعد الصناعة البتروكيماوية نواةً للتنويع الهيكلي، وذلك نظراً لقدرتها الكبيرة على خلق ارتباطات خلفية وأمامية مع العديد من القطاعات الأخرى، كقطاع الصناعة التحويلية ممثلاً في صناعة البلاستيك والطلاء وغيرها، إضافة إلى قدرتها على تنمية القطاع الزراعي بتزويده بالأسمدة، واستغلال مواد البلاستيك في صنع المعدات الزراعية، وترتبط هذه الصناعة بروابط مباشرة مع قطاع البناء والتشييد، وقطاع المواصلات، وبعض القطاعات الخدمية الأخرى كالصحة والتعليم (الدار السعودية للخدمات الاستشارية، 1997).

القطاع السياحي هو الآخر من القطاعات التي ينبغي أن تُستهدف للمساهمة في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، وذلك نظراً لما تتمتع به ليبيا من مقومات سياحية، وهذا القطاع يمكنه هو الآخر أن يسهم في تطوير قطاعات أخرى، ومن أهمها قطاعات الخدمات المصاحبة للنشاط السياحي، كالمواصلات والاتصالات.

تفيد عملية إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج وفقاً لمقتضيات الميزة النسبية في نجاح واستمرارية هذه القطاعات، وخاصة في ظل تحديات المنافسة التي تفرضها عملية تحرير التجارة التي لا بد أن تلتزم بها ليبيا في ظل مساعيها للانضمام لركب الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية، وقد أكدت نظريات التجارية الدولية بدءاً من نظرية الميزة النسبية لريكاردو الى آخر التطورات في هذا المجال على أهمية التركيز على مكامن الميزة النسبية والتخصص فيها، لدفع عجلة النمو وزيادة القدرة التنافسية (حاتم،1993).

ثانياً: تشكيل سياسات التعليم بما يتوافق ومستهدفات التنويع الهيكلي: من المعلوم أن الإنسان هو محور عملية التنمية، وأن تنميته وتدريبه هي نقطة الانطلاق لأي عملية تستهدف إحداث تحولات جذرية وعميقة في هيكل أي اقتصاد، ويعد التعليم الأداة

التي يتم بواسطتها تشكيل العنصر البشري وتدريبه للمساهمة في عملية التنمية، ولذلك فإنه "أي التعليم" يسهم في خلق الكوادر البشرية المؤهلة، التي تعد مدخلاً إنتاجياً لا غنى عنه لإحداث التنويع الهيكلي المنشود، ولذلك عد الإنفاق على التعليم والتدريب من قبيل الإنفاق الاستثماري، ولم يعد ينظر إليه على أنه انفاق استهلاكي كما هو الحال منذ عقود خلت (الربيعي،2010).

استهدفت الخطط التنموية في ليبيا منذ منتصف الستينيات تحقيق معدلات عالية من الاستثمار في تكوين رأس المال البشري (الربيعي،2010)، وقد بلغ متوسط الإنفاق على التعليم ما نسبته 8.79% من اجمالي مخصصات ميزانية التحول خلال الفترة 1970-2004 (وزارة التخطيط،2005)، وقد أكد المخطط الوطني للتنمية 2000-2025 على ضرورة وضع معايير وأسس مدخلات النظام التعليمي، وضرورة رفع مستوى مخرجات هذا النظام من حيث المهارات التعليمية والفنية (الربيعي،2010)، ونتج عن ذلك أن نسب الالتحاق بالتعليم كانت عالية جداً مقارنة بالعديد من الدول النامية (الخشالي والمعرفي،2008)، حيث بلغت هذه النسب بالنسبة للتعليم الأساسي 114% سنة 2014، ووصلت في المرحلة الثانوية إلى ما نسبته 93.5%، وبلغت في المرحلة العليا ما يقدر بـ 50.3% في نفس العام (صندوق النقد العربي وآخرون،2016)، ونتج عن ذلك كله تدفق أعداد كبيرة من الخريجين من التعليم العالي الذي يعد القناة الأخيرة لإنتاج الكفاءات البشرية، ومن الشواهد على ذلك تطور أعداد الخريجين من الجامعات الليبية من 138 خريج خلال الفترة 1956-1960، إلى 148212 خريج خلال الفترة 2001-2005 (Elaokali,2012)، ورغم ذلك فقد عانت مخرجات التعليم في ليبيا من عدة مشكلات أسهمت في تقليل كفاءتها في تعزيز عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، ومن أبرز هذه المشكلات ضعف التناسق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات التطبيقية، ومن ذلك دراسة نعيمة أحمد (2014) التي أكدت على عدم التواءم بين مخرجات التعليم التقني الطبي في مدينة درنة مع متطلبات سوق العمل، وكذلك دراسة Elaokali (2012) التي أكدت على عدم مساهمة مخرجات التعليم العالي في ليبيا بشكل كبير في سوق العمل، وقد ساهمت سياسات التوظيف التي اتبعت في ليبيا خلال العقود الماضية في تعميق هذه الفجوة بين المعروض من مخرجات التعليم ومصادر الطلب عليها (الربيعي،2008)، ولعل المهم هنا هو التأكيد على ضرورة التواؤم الكمي والكيفي لمخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وهذا يتطلب أن تتصف مخرجات التعليم العالي بالمهارة والقدرة على القيام بما أعدت هذه المخرجات من أجله، ومن الناحية الكيفية فقد تجسد الاختلال بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في ليبيا في الجانب المهني لدى العمالة في ليبيا، حيث تتركز العمالة في المهن الإدارية ويقل تواجدها في الأعمال ذات الطابع المهني الإنتاجي (الربيعي،2008)، ومن جهة أخرى يتبين أن ما نسبته 85% من إجمالي القوى العاملة في ليبيا تتركز في قطاعات منخفضة الإنتاجية (الربيعي،2008)، الأمر الذي يؤكد على ضعف مساهمة العنصر البشري في الإنتاج والنمو الاقتصادي وبالتالي التنويع الهيكلي المنشود الذي خطط له في بعض القطاعات الاقتصادية.

ويتطلب الأمر صياغة استراتيجيات فعالة للرفع من كفاءة ونظم التعليم في ليبيا، وتعزيز مساهمة مخرجاته في تحقيق التنويع الهيكلي من خلال رسم سياسة تعليمية فعالة متناغمة مع احتياجات سوق العمل.

ثالثاً: تشكيل سياسات التشغيل بما يتماشى ومستهدفات التنويع الهيكلي: يعد العنصر البشري من أهم الموارد الإنتاجية التي يعول عليها لإحداث التقدم المطلوب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد شهد الاقتصاد الليبي اختلالاً واضحاً بين مستهدفات التنويع الهيكلي من جهة، والسياسات التشغيلية من جهة أخرى، ففي الوقت الذي تركزت فيه الاستثمارات المنفذة من خلال خطط وبرامج التنمية خلال العقود الأربعة المنصرمة في قطاعي الزراعة والصناعة (الحويج والماقوري،2015)، فإن العمالة قد تركزت في القطاع الخدمي، حيث بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع ما مقداره 85.4% من اجمالي القوى العاملة في ليبيا سنة 2009، مقارنة بما نسبته 51.7% سنة 1970 (الحويج والماقوري،2015).

ومن ناحية أخرى يعاني الاقتصاد الليبي نقصاً واضحاً في العمالة الماهرة (شامية أ،2016)، حيث بلغت نسبة من يحملون الشهادة الجامعية فما فوق ما يقدر بـ 12.2% من اجمالي القوى العاملة في ليبيا سنة 2002 (الهيأة العامة للمعلومات،2002)، وبلغت سنة 2007 ما نسبته 17.9% (الهيأة العامة للمعلومات،2009)،

أضف إلى ذلك أن العمالة الأجنبية تشكل نسبة مهمة من اجمالي القوى العاملة في ليبيا، حيث بلغت سنة 1980 ما نسبته 34.45% مقابل 11.53% سنة 1970، وبلغت سنة 2005 ما نسبته 11.17% (الحويج والماقوري،2015) وهذا يدل على اعتماد الاقتصاد الليبي على العمالة الوافدة رغم الاستثمارات التي انفقت في مجال التعليم والتدريب.

يضاف الى ذلك كله أن العمالة في ليبيا تعاني من مشكلة البطالة، حيث بلغت هذه النسبة 19% سنة 2012، وهذا دليل على عجز مؤسسات الدولة عن استيعاب العاطلين عن العمل، ويعود ذلك في جزء منه لضعف التناسق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل كما تمت الإشارة إليه في فقرة سابقة، وتواضع دور القطاع الخاص في هذا الجانب.

لهذا كله لابد من إعادة تشكيل سياسات التوظيف وربطها بسياسات التعليم والتدريب بشكل يضمن مساهمة القوى العاملة في تنفيذ خطط ومستهدفات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، مع ضرورة التركيز على التدريب والتأهيل المهني، ذلك المجال الذي يستوعب أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة.

رابعاً: تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات التنويع الهيكلي: تعود عملية التعويل على القطاع الخاص في دعم النمو والتنمية الاقتصادية إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في تحسين الإنتاجية والكفاية مقارنة بالاستثمارات المنفذة من قبل القطاع العام، كما أن هناك علاقة إيجابية قوية بين استثمارات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن النمو في الإنتاجية يعتمد على هذه الاستثمارات (مولاي،2010).

اعتمد الاقتصاد الليبي خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات اعتماداً مفرطاً على القطاع العام، وقد كان ذلك مدفوعاً بامتلاك الدولة لأكبر مورد في الاقتصاد وهو النفط، واضطلاعها بمسؤولية الإنفاق على البنية الأساسية للبلاد في ذلك الوقت، وقد عزز من ذلك أيضاً التوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة آنذاك (الحويج والماقوري،2015)، وعلى هذا فقد نفذت جل الاستثمارات التي أنفقت على برامج وخطط التنمية أنذاك من قبل القطاع العام، حيث بلغت حصة القطاع العام من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت سنة 1980 ما نسبته 92.73% (الحويج والماقوري،2015).

ابتدأت الدولة منذ مطلع التسعينيات في إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي، حيث صدرت مجموعة من القوانين أعطيت بموجبها الفرصة للقطاع الخاص لخوض غمار الحياة الاقتصادية، وقد كان هذا التوجه مدفوعاً بآثار الأزمة النفطية خلال منتصف الثمانينيات، وما ألقته على كاهل الدولة من أعباء، حيث تزايد مستوى الدين العام المحلي الناجم عن عجوزات في الموازنة العامة خلال تلك الفترة.

رغم كل ذلك فإن مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية لا تزال ضعيفة، حيث لا يزال القطاع العام يستحوذ على ما نسبته 83.6% من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت سنة 2005 (الحويج والماقوري،2015)، ولهذا فإن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات التنويع الهيكلي في ليبيا لا تزال محدودة، ولذلك ينبغي العمل على تهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص، لرفع مساهمته في النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يخدم مستهدفات التنويع الهيكلي.

خامساً: تفعيل دور سياسات إدارة الاقتصاد الكلي في دعم عملية التنويع الهيكلي: يعد الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي متطلباً ضرورياً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتلعب السياسات الاقتصادية في ذلك دوراً بارزاً، فهي الأداة التي يتم من خلالها تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والنمو الاقتصادي في كافة القطاعات المستهدفة لتنويع هيكل الاقتصاد.

السياسة المالية بأدواتها المعروفة المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب تمارس أثراً مهماً على النمو الاقتصادي (مُحَمَّد وآخرون،2015)، وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار (مُحَمَّد،2011)، فالإنفاق الحكومي على تكوين البنية الأساسية، والإنفاق على تكوين رأس المال، هما من قبيل الإنفاق العام الموجه لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك فإن النظام الضريبي يمكن أن يكون محفزاً على الاستثمار، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية التي يمكن أن تمنحها الدولة للمستثمرين في المجالات المستهدفة بالنمو.

تعد السياسة النقدية هي الأخرى عنصراً مؤثراً على النمو الاقتصادي، وذلك من حيث علاقة أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم والسندات بالنمو الاقتصادي (علواني وأحمد،2016)، ولعل القناة الأهم لانتقال أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي هي الإئتمان، الذي يعد من المصادر الأساسية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية (علواني وأحمد،2016)، ومن الجدير بالذكر هنا أنه لابد من تكامل وتناسق هذه السياسات، حيث إن ذلك مدعاة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام (مُحَمَّد وآخرون،2015).

عانت السياسات الاقتصادية في ليبيا من ضعف وقصور حال دون تحقيق أهدافها (شامية ب،2016)، ويتعلق ذلك بعدم وضوح معالم وأهداف السياسات الاقتصادية المطبقة خلال العقود الماضية، الأمر الذي يعود لطبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وغيرها من القضايا التي لم تكن هنالك رؤيا واضحة حولها، وبذلك افتقر الاقتصاد الليبي خلال العقود المنصرمة للرؤيا الاستراتيجية التي يمكن أن تتشكل في ظلها سياسات اقتصادية رشيدة (شامية ب،2016)، ويندرج ذلك القول على مختلف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية وسياسات الاستثمار وغيرها.

سادساً: التطوير التكنولوجي والاندماج في اقتصاد المعرفة: تظل القاعدة الإنتاجية ضعيفة مالم تكن مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة، التي تسهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية والكفاءة (هاشم،2016)، وقد غدت التكنولوجيا عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، بحيث صارت مصدراً معتبراً من مصادر الميزة النسبية المكتسبة، عوضاً عن الموارد الاقتصادية التقليدية كالعمالة ورأس المال المادي، وقد برز خلال العقود الماضية ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يشير الى تلك الحالة التي يتم خلالها توظيف المعرفة في مجال الإنتاج، واعتبارها رأس مال (أبو الشامات وآخرون،2012)، فظهر بذلك ما يعرف برأس المال المعرفي، ويصب كل ذلك في إطار استثمار العقل البشري كمورد غير ناضب للإبداع الذي يقود إلى تطوير أدوات الإنتاج، ورفع كفاءتها من جهة، وإلى استحداث حالة تكون فيها المعرفة منتجاً يتم إنتاجه وتصديره والانتفاع به من جهة أخرى، ولهذا فإن التطوير التكنولوجي ومحاولة الاندماج في اقتصاد المعرفة من أهم العوامل المعززة للنمو الاقتصادي والتنويع الهيكلي للاقتصاد.

وبالنظر لحالة الاقتصاد الليبي بالنسبة لمؤشرات التطور التكنولوجي واقتصاد المعرفة نجد أنه (أي هذا الاقتصاد) لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت سنة 2010 ما يقدر بـ 14 شخص من كل 100 شخص، (برنامج الامم المتحدة الإنمائي أ،2013)، وقد بلغ متوسط عدد المشتغلين في مجال البحث العلمي عن الفترة 1990-2005 ما مقداره 361 شخص من كل مليون شخص (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ب.2009)، وقد بلغ ترتيب ليبيا في أحد مؤشرات التقنية والمعلومات المتعلقة باقتصاد المعرفة وهو مؤشر الجاهزية الشبكية 101 بين 134 دولة على مستوى العالم (برنامج الامم المتحدة الإنمائي ج.2009)، ويدل كل ذلك على تواضع موقع وترتيب ليبيا في مجال اقتصاد المعرفة، وحيث إن هذا النمط من النشاط الاقتصادي

قد صار من الأنماط المهمة على المستوى العالمي فإنه من المهم جداً التركيز على تطوير هذا الجانب في إطار مستهدفات النمو والتنمية والتنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي.

5. النتائج والتوصيات:

5.1. النتائج: توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

5.1.1. يكمن السبب الرئيس للأزمة النفطية الراهنة في فائض العرض، الذي شهدته سوق النفط العالمية منذ النصف الثاني للعام 2014، الناتج بدوره عن ارتفاع العرض النفطي نتيجة اكتشاف النفط الصخري في أمريكا من جهة، وانخفاض الطلب الناجم عن تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وقد عزز من ذلك غياب دور المنتج المرجح ضمن دول الاوبك.

5.1.2. تمثلت الأزمة النفطية الراهنة في الانخفاض الحاد والمتسارع في أسعار النفط الخام العالمية منذ مطلع العام 2014، حيث انخفض سعر خام برنت من 114.8 دولار للبرميل في يناير 2014 الى 47.76 دولار للبرميل في يناير 2015.

5.1.3. يشهد الاقتصاد الليبي اختلالاً هيكلياً تجسد في عدة مظاهر من أهمها:

أ. تركز هيكل الناتج المحلي الاجمالي في القطاع النفطي، حيث بلغت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 73.11% سنة 2012 مقارنة بما نسبته 63.2% سنة 1970.

ب. تركز هيكل الصادرات السلعية الليبية في القطاع النفطي حيث لم تنخفض نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات عن ما نسبته 80.3% خلال الفترة 1970-2015.

ج. تركز هيكل الايرادات العامة في جانب الايرادات النفطية، حيث بلغت نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة ما يقدر بـ 77.55% سنة 2016، مقارنة بـ 84.8% سنة 1970.

5.1.4. تأثر الاقتصاد الليبي بالأزمة النفطية الراهنة من عدة نواحي تجسد أهمها في الآتي:

أ. تذبذبت قيمة الناتج المحلي الاجمالي مع تقلب أسعار النفط، حيث انخفض هذا الناتج بنسبة 48.86% بين عامي 2010-2011 نتيجة انخفاض انتاج النفط خلال العام 2011، وارتفع بين عامي 2011-2012 بنسبة 136.79%، منخفضاً سنة 2013 مع انخفاض أسعار النفط، ليصل سنة 2014 إلى ما قيمته 43030.2 مليون دينار، منخفضاً عن قيمته خلال العام 2010 بما قدره 53.72%، وقد استمر في الانخفاض سنة 2015 بنسبة 33.31%.

ب. تأثر القطاع الخارجي في الاقتصاد الليبي بالأزمة النفطية الراهنة، حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى ظهور العجز في الميزان التجاري الذي بلغ ما مقداره 14120.7 مليون دينار سنة 2014، ويعود تأثر الميزان التجاري بانخفاض أسعار النفط لتركز الصادرات الليبية في القطاع النفطي.

ج. أدت الأزمة النفطية إلى تناقص الاحتياطيات الليبية الرسمية من العملات الأجنبية من 112.821 مليار دولار إلى 71.291 مليار دينار بين عامي 2013 – 2015، كما تبين أن هذه الاحتياطيات يمكن تتآكل خلال حوالي خمس أو ست سنوات، وبالمقارنة مع بعض الدول النفطية الأخرى فإن ليبيا تأتي في الترتيب الخامس من حيث المدة الزمنية لتآكل الاحتياطيات النقدية.

د. شهدت الميزانية العامة في ليبيا عجزاً مستمراً خلال الفترة 2013-2016، تسارع منذ العام 2014 تحت وطأة توقف إنتاج النفط من جهة، والانهيار الذي حصل في الأسعار من جهة أخرى، حيث ازداد العجز بنسب 111.7%، 18.25% خلال

العامين 2014-2015، بينما تحسن بنسبة 23.32% خلال العام 2016 مع استمرار تراجع العائدات النفطية، وذلك نظراً لتحسن الايرادات غير النفطية بنسبة 223.7%.

هـ. ارتبطت قيمة الدينار الليبي خلال الأزمة النفطية الراهنة بشكل طردي مع تقلبات أسعار النفط، وقد كان لتناقص الصادرات النفطية وانخفاض الإنتاج النفطي أثره الكبير على قيمة الدينار الليبي وذلك من خلال تأثير تقلب أسعار النفط على قيمة الصادرات وبالتالي ميزان المدفوعات، وقد شهد السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تقلباً نسبياً، بينما كان التقلب في أسعار الصرف في السوق الموازية كبيراً جداً.

5.1.5. تتمتع ليبيا شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النفطية الأخرى بفوائض مالية كبيرة تحققت خلال العقود الماضية، حيث تزايدت عوائد الصادرات بنسبة 66.71% بين عامي 1975 و2015، وتزايدت الاحتياطيات الرسمية من العملة الأجنبية من 2436.85 مليون دولار إلى 71291.8 مليون دولار خلال نفس الفترة، بينما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2010 ما قيمته 1784 مليون دولار، ولهذا فإن ليبيا تمتلك الامكانات المادية للاستثمار والنمو وبالتالي تنويع هيكل الاقتصاد الوطني.

5.1.6. تمتلك ليبيا الكثير من الموارد النفطية والسياحية التي يمكن استغلالها في إحداث التنوع الهيكلي المنشود، حيث تحوز ليبيا ما نسبته 78.8% من الاحتياطي المغاربي من النفط الخام، وما نسبته 6.63% من الاحتياطي العربي، وما نسبته 3.23% من الاحتياطي العالمي للنفط الخام وذلك خلال العام 2010، كما أنها تنطوي على مقومات سياحية مهمة، من أهمها المقومات التاريخية والتراثية، إضافة إلى المقومات الطبيعية والجغرافية التي تنعكس في مناطق جذب سياحي متميزة.

5.1.7. تمتلك ليبيا بعض المزايا فيما يتعلق بالعنصر البشري من أهمها التركيبة العمرية للسكان، حيث بلغت نسبة من هم بين 15-65 سنة ما يقدر بـ 66% وذلك سنة 2010، الأمر الذي يعني أن ليبيا دولة فتية، تمتلك عنصراً بشرياً قادراً على الإنتاج، ودفع عجلة النمو الى الأمام، ومن ذلك أيضاً أن نسبة القيد في التعليم قد بلغت سنة 2014 ما نسبته 93.5% للمرحلة الثانوية، و50.3% للمرحلة العليا، و114% للمرحلة الأولى.

5.1.8. ركزت السياسة الاستثمارية في ليبيا خلال العقود الماضية على تنمية قطاعات البنية الأساسية وقطاعات الإنتاج الرئيسة "الصناعة والزراعة"، وقد بلغ متوسط مخصصات هذه القطاعات ما يقدر بـ 42.4% من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 1970-2006، واستحوذ القطاع النفطي على ما نسبته 17.5% خلال نفس الفترة، واستحوذ القطاع الخدمي على نسبة مهمة من هذه الاستثمارات، بلغت في المتوسط خلال تلك الفترة ما يقدر بـ 40.1%، وقد تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات الخدمات العامة، كالصحة والتعليم.

5.1.9. نفذت جل الاستثمارات التي خصصت لتمويل خطط وبرامج التنمية في ليبيا من قبل القطاع العام، ويعود ذلك بالدرجة الأولى للتوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة الليبية خلال العقود الماضية، ولملكية الدولة لأكبر مصدر لتمويل برامج التنمية ألا وهو النفط، وقد بلغت حصة القطاع الخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط سنة 1970 ما نسبته 49.36%، منخفضة سنة 1980 الى 7.27%، ومع توالي الأزمات النفطية والتحول نحو تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بلغت هذه الحصة سنة 2006 ما نسبته 16.4%.

5.2. التوصيات: بناءاً على النتائج التي تم التوصل لها يوصي البحث بضرورة العمل على تنويع هيكل الاقتصاد الليبي وذلك من خلال التركيز على النقاط الآتية:

5.2.1. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج مع التركيز على مواطن المزايا النسبية، ومن ذلك التركيز على تصنيع البتروكيماويات، وتنشيط الاستثمار السياحي، واستغلال مزايا الموقع الجغرافي لليبيا.

5.2.2. تشكيل سياسات التعليم والتدريب بما يتوافق ومستهدفات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال تطوير نظم التعليم والتدريب من جهة، ووضع استراتيجيات للتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، كما ينبغي التركيز على التدريب والتأهيل المهني والرفع من دوره في عملية التنمية.

5.2.3. تشكيل سياسات التشغيل بما يتوافق ومستهدفات التنويع الهيكلي، وذلك بخلق مواطن للعمل عن طريق تشجيع القطاع الخاص من جهة، وايجاد صيغة لإعادة تأهيل العمالة الفائضة عن حاجة بعض القطاعات ودمجها في قطاعات أخرى، وكذلك مكافحة البطالة، وربط سياسات التشغيل بسياسات التعليم والتدريب.

5.2.4. تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات التنويع الهيكلي وذلك بتهيئة المناخ الملائم لنمو هذا القطاع، مع التأكيد على عدم إلغاء دور الدولة، والتشديد على دورها الاجتماعي.

5.2.5. تفعيل دور سياسات إدارة الاقتصاد الكلي في دعم عملية التنويع الهيكلي، وذلك فيما يتعلق بالسياسة المالية والسياسة والنقدية، وكذلك السياسة التجارية وسياسات الاستثمار.

5.2.6. العمل على تطوير القاعدة التكنولوجية في ليبيا، ومحاولة الاندماج في اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال استيراد التقنية، وتطوير نظم التعليم والتدريب التقني في ليبيا، وذلك لرفع معدلات الإنتاجية والكفاءة الأمر الذي يقود لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

6. المراجع:

6.1. المراجع العربية:

أبو الشامات وآخرون. (2012). *اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد1.

أحمد، نعيمة مُحَمَّد. (2014). *مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل – دراسة تطبيقية تحليلية*. ورقة عمل مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص. 28 ابريل – 01 مايو/ 2014. عمان الأردن.

آل طعمة، حيدر حسين علي. (2016). *هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة- دراسة في نمط الريع النفطي*. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد (8) العدد (15) 1-19.

البنك الدولي. (2015). *انخفاض أسعار النفط*. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاسط وشمال افريقيا. العدد (4).

البنك الدولي. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. *انخفاض أسعار النفط*. يناير 2015.

الترهوني، ميلاد محسن (2008)، *السياحة البيئية والتنمية المستدامة- دراسة نموذج المجتمع الليبي*، القاهرة، دار الحرم للتراث.

الجبوري، عصام مُحَمَّد عبد الرضا. (2016). *الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي*. مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية. المجلد (24) العدد (8) 2124-2139.

الحويج، حسين فرج (أ). (21 – 22 ديسمبر 2016) *القدرة التنافسية المقارنة للصادرات البتروكيماوية الليبية في الأسواق الخارجية*. المؤتمر الدولي في مجال الهندسة الكيميائية والنفطية وهندسة الغاز. الخمس – جامعة المرقب.

الحويج، حسين فرج (ب): *التكامل الاقتصادي والصناعة البتروكيماوية*، ط1 (عمَّان: دار جليس الزمان للنشر، 2014).

الحويج، حسين فرج والماقوري، علي مُحَّد. (2015) *دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي. مجلة آفاق اقتصادية*. كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة المرقب. العدد (2)، 44 – 79.

الخاطر، خالد بن راشد. (2015). *تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون. ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة* (47–58). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الخشالي، منجد عبد اللطيف والمعرفي، ناصر ميلاد. ستراتيجية مقترحة لمواجهة الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب. معهد التخطيط. طرابلس 28/ 7 / 2008.

الدار السعودية للخدمات الإستشارية، "*صناعة البتروكيماويات في الدول العربية*" (ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الطاقة العربي السادس، جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، دمشق، من 10– 13 آيار/ مايو، 1998).

الربيعي، فلاح خلف (2005). القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي. مجلة علوم إنسانية الالكترونية. العدد 20، مجلة علوم انسانية : العدد 20 ابريل 2005. http://www.uluminsania.com

الربيعي، فلاح خلف. *إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي*. مؤتمر "تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل". معهد التخطيط. طرابلس. 2008/07/28.

الربيعي، فلاح خلف. *دور الإنفاق على التعليم والتدريب في بناء رأس المال البشري في ليبيا*. مؤتمر "تنمية الموارد البشرية". معهد التخطيط. طرابلس. 2010/10/31.

الضامن، خطاب عمران صالح (2016). *تقلبات أسعار النفط وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2009 – 2014*. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (6) العدد (2) 192 – 215.

القزيري، سعد خليل (2006)، *التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا*، بيروت، دار النهضة العربية.

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات LOOPS (2016) *أزمة الدينار الليبي – الأسباب والآثار والحلول*.

الهيأة العامة للمعلومات. *الكتاب الاحصائي*. 2002، 2009.

الهيأة الوطنية للتوثيق والمعلومات، *النتائج النهائية لمسح الصناعات الكبيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي*، 2010.

الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، *السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003*.

الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، *ملخص احصاءات التجارة الخارجية*، 2010.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أ. *تقرير التنمية البشرية 2013*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ب. *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ج. *تقرير المعرفة العربي للعام 2009*.

حاتم، سامي عفيفي: *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*، الكتاب الأول، ط2 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993)

حسن، جمال قاسم. (2015). *النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية*. صندوق النقد العربي.

سلامة، ممدوح. (2015). *العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام*. ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة (الصفحات 27 – 46). الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

شامية، عبد الله مُحَّد أ. (2016). *الاقتصاد الليبي – الواقع وسبل النهوض*. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

شامية، عبد الله مُحَّد ب. (2016). *السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح*. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

صالح، خطاب عمران وحمدان، اسحق يوسف. (2017). *تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015*. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد (1) العدد (37) 52-77.

صندوق النقد الدولي أ. (2015). *آفاق الاقتصاد العالمي – منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى*.

صندوق النقد الدولي ب. (2015). مستجدات *آفاق الاقتصاد الاقليمي – إدارة الشرق الاوسط وآسيا الوسط، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب*.

صندوق النقد العربي وآخرون. *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. 2000، 2007، 2010، 2014، 2016.

علواني، عمر وأحمد، زرق سيد. (2016). *أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر.

علي، أحمد ابريهي. (2016). *تحليل سوق النفط العالمي*، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد (50) 1-46.

غوس، جريجوري (2015). *هبوط أسعار النفط- الأسباب والتبعات الجيوسياسية*. الدوحة. مركز بروكنجز.

مجلس التخطيط العام، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، *الحسابات القومية 1986-1998*.

مجلس التخطيط العام، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، *الحسابات القومية 2001-2006*.

مُحَمَّد، أريا الله. (2011). *السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر.

مراس، مُحَمَّد وآخرون. (2015). *ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي – حالة الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR*. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. العدد 4. 95-119.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية، *البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)*، بنغازي، 2010.

مصرف ليبيا المركزي أ. (2013) *النشرة الاقتصادية*. إدارة البحوث والاحصاء. المجلد (51) الربع الرابع.

مصرف ليبيا المركزي ب. (2014) *النشرة الاقتصادية*. إدارة البحوث والاحصاء. المجلد (54)، الربع الثالث.

مصرف ليبيا المركزي ج. (2016) *النشرة الاقتصادية*. إدارة البحوث والاحصاء. المجلد (61)، الربع الثاني.

مصرف ليبيا المركزي د. (2016) *النشرة الاقتصادية*. إدارة البحوث والاحصاء. المجلد (58). الربع الثالث.

مصرف ليبيا المركزي هـ. (2016) *النشرة الاقتصادية*. إدارة البحوث والاحصاء. المجلد (63)، الربع الرابع.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OPEC، *التقرير الاحصائي*، 2001، 2015.

الطيب، سعيد صفي الدين (2005)، *دراسات في جغرافية ليبيا السياحية*، طرابلس، المكتب الوطني للبحث والتطوير.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. OAPEC. *التقرير الاحصائي السنوي*، 2013، 2014، 2016.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، OAPEC. (2015). *ملخص دراسة: التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الاعضاء*.

مولاي، لخضر عبد الرزاق. (2010). *متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. الجزائر.

هاشم، حنان عبد الخضر. (2016) *التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي بين الضرورات والآثار المستقبلية*. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية. جامعة واسط. العدد 22.

وزارة التخطيط. *مصروفات ميزانية التحول حسب القطاعات 1970-1982*، طرابلس. 2005.

وزارة التخطيط، الإدارة العامة للحسابات القومية، *نشرة الحسابات القومية 2007-2012*.

وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، *ملخص احصاءات التجارة الخارجية*، 2013، 2015.

6.2. المراجع الانجليزية:

EIA, US Energy Information Administration, *International energy statistics*, 2017.

Index Mundi Online Statistical Database: www.indexmundi.com/facts/libya/foreign-direct investment#BX.KLT.DINV.CO.WD

International Trade Centre ITC, *List of supplying markets for a product imported by* Libya, 2016(Mirror Data).

Knoema data search engine, http://ar.knoema.com.

Organization Of The Petroleum Exporting Countries OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, 2013.

Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, 2016.

Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Market Indicators*. Dec-2016.

Organization of the Petroleum Exporting Countries OPEC, *Monthly Oil Market Report*, December 2013, December 2016, April 2017.

UNCTAD, United Nations Conference on Trade and Development, *Online Database*, http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

World Travel and Tourism Council WTTC, Travel & Tourism. *Economic Impact* 2014. LIBYA.

Zakarya Abdulla Elaokali. *Developing A Delphi Model Of The Relationship Between Higher Education Skills In Libya And Labour Market Needs; A Case Study Of Benghazi, Libya*. A thesis submitted to the University of Gloucestershire in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Philosophy (PhD) in the Faculty of Applied Sciences. (June 2012).